

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٥٦**

الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أوشيما	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زيغلوف
	الأرجنتين	السيد إستريم
	بيرو	السيد تنكوبا
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد كريستنسن
	سلوفاكيا	السيدة هالازوفا
	الصين	السيد لي كيشين
	غانا	السيد بليواين
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد الأنصاري
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة في
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2006/770)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

06-58802 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل ليختنشتاين، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثل ليختنشتاين المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز بياناهم أربع دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها المطبوعة وأن تدلي ببيانات موجزة في القاعة. وأشكر الممثلين مقدما على تعاونهم.

أعطي الكلمة للسيدة كريستين ميتورومبوي، منسقة رابطة دوشيرهاموي.

السيدة ميتورومبوي (تكلمت بالفرنسية): أود الإعراب عن اغتباطي لوجودي هنا اليوم لكي أتحدث أمام مجلس الأمن والمجتمع الدولي عامة عن شواغل وتوقعات المرأة في بوروندي في سياق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمنظومة الأمم المتحدة ككل على جهودها لمساعدة المرأة البوروندية خلال عملية المصالحة.

لقد خرجت بوروندي للتو من حرب دامت أكثر من ١٠ أعوام، وسببت الكثير من الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات. ومنذ فترة وجيزة، وتحديدا في أيلول/سبتمبر، وقَّعت الحكومة وقوات التحرير الوطنية – حزب تحرير شعب الهوتو على اتفاق لوقف إطلاق النار. ورحب رجال ونساء بوروندي بتلك الخطوة، ولكنهم ما زالوا على اقتناع بضرورة أن تستمر الجهود المستدامة بغية التغلب على التحديات الكثيرة في فترة بناء السلام.

إن المرأة البوروندية التي التزمت بالسعي إلى السلام منذ الاستقلال في عام ١٩٦١، ما فتئت تعمل لتعبئة وتعميق الوعي بالحاجة إلى تمثيل أفضل في كل مراحل عملية صنع القرارات لكفالة أن تكون حقوقها جزءا لا يتجزأ من المفاوضات. إن حق الخلافة الذي يضمن للمرأة الحق في الأرض، وبالتالي يوفر لها الأمن الاقتصادي، كان من بين القضايا الهامة التي جرى النظر فيها خلال عملية أروشا.

ورغم التقدم المحرز على الصعيد الوطني، علينا أن نسلم بأن دستورنا والقانون الانتخابي لا يذكران شيئا عن مستوى التمثيل المناسب على صعيد القاعدة الشعبية. والواقع أن السياسات الجنسانية الوطنية تفتقر إلى موارد لتطبيق مبادئ المساواة على الصعيد الوطني. وقد نشطت نساء بوروندي منذ محادثات السلام، ويمكن الوقوف على هذه الأنشطة في الوثائق الموزعة عليكم. وأجريت مشاورات بين النساء، على الصعيد الوطني في سياق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويمكن تلخيص توصيات تلك المشاورات على النحو التالي.

فيما يتصل بالحكم الرشيد والديمقراطية، من المهم كفالة حوار دائم بين الحكومة والأحزاب السياسية ووسائط الإعلام. وفي هذا الحوار، ينبغي أن تأتي المصلحة العامة قبل المصلحة الفردية. أما الحكم الرشيد، الشفاف والشامل للجميع، فمن المهم لا مجرد تأمين التعاون والحوار على كل صعيد، نزولا إلى الصعيد المحلي، بل أن يشمل كل الفئات الاجتماعية وخاصة المرأة. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة

أن مبدأ تخصيص نسبة ٣٠ في المائة لا يطبق إلا على نسبة محدودة من السكان وهو لا يظهر على مستوى القاعدة. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تكون هذه الحصة ٥٠ في المائة.

ونوصي بأن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه لبوروندي، بما يمكُن من بقاء الأولوية لبرنامج بناء قدرات الحكم الرشيد، الذي يشمل الشفافية وإدارة الشؤون العامة بصورة مناسبة، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وينبغي أن تُنشأ لجنة مشتركة مكّونة من أعضاء منظمات المجتمع المدني والحكومة، لضمان المتابعة في إدارة كل الموارد الوطنية، بما في ذلك الموارد الممنوحة من المنظمات الدولية. وينبغي أن تُرفع فعلا الحصة الراهنة، البالغة نسبتها ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة، وأن تُطبق على الصعيد المحلي. وينبغي اعتبار المجتمع المدني شريكا فاعلا في جميع البرامج والعمليات.

أما بالنسبة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإعادة الإلحاق بالمجتمع المدني فينبغي أن نلاحظ أن هذه العملية تتقدم ببطء. ومن بين التحديات الهامة التي تواجه بوروندي، علينا أن نولي اهتماما خاصا لما يلي: تداول السكان للأسلحة مما يشكل مصدرا لانعدام الأمن والتوتر الدائم، لا سيما للنساء؛ ولم ترد الحقوق بعد للضحايا، أي المحاربين السابقين ومن أعيدوا إلى أوطانهم أو شُردوا – وأكثريتهم من النساء ويلجأ أولئك إلى الصراع المجتمعي والعنف؛ وقد رحبت النساء بإنشاء لجنة وطنية للأراضي وغيرها من الممتلكات مؤخرا. ومن المؤسف أن عملها وتنفيذ توصياتها لا يقتضيان تعبئة موارد طائلة وحسب، بل يتطلبان دراية وخبرة في هذا المجال. ولدينا أمل وطيد بأن تقوم لجنة بناء السلام الجديدة، المنشأة في إطار إصلاح الأمم المتحدة، بدعم اللجنة الوطنية للأراضي وغيرها من الممتلكات. والافتقار إلى برامج لمساعدة من يُسمون بالسجناء السياسيين المفرج عنهم، يزيد من انعدام الأمن.

ومن شأن فشل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإلحاق أن يضر بالإنجازات التي حققناها إلى الآن صوب تحقيق السلام والديمقراطية. ولذلك، نوصي بأن يستمر المجتمع الدولي في تقديم دعمه السياسي والتقني والمالي إلى حكومة بوروندي، حتى يصبح نزع السلاح وإعادة الدمج وإعادة الإلحاق حقيقة واقعة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم المجتمع المدني في بوروندي، في جهوده الرامية إلى زيادة الوعي في صفوف السكان بمخاطر امتلاك الأسلحة وتداولها في المجتمع المحلي ولتشجيع نزع السلاح الطوعي. ويمكن العمل ببرنامج مماثل على الصعيد دون الإقليمي.

منذ انتهاء العمليات القتالية يتعاظم الفقر في بوروندي، وهو يؤثر بالدرجة الأولى على النساء اللواتي لا يمكنهن وراثة الأرض من أبويهن ولا يمكنهن الحصول على سندات ملكية أراضي أزواجهن وممتلكاقم وبالإضافة إلى التبعية، يؤدي الفساد والاحتيال إلى تفاقم أوضاع المرأة. وما فتئت النساء تطالب بإيلاء هذا الموضوع أولوية في المفاوضات.

ونوصي بألا تجعل الأمم المتحدة من النساء رهائن للحالة السياسية في بوروندي وبأن تُمكّن النساء من الوصول المباشر إلى التمويل الذي يتيح لهن الاضطلاع بما يقمن به من عمل وتعزيزه على مستوى القاعدة. وينبغي استخدام الأموال التي تخصصها لجنة بناء السلام لهذا العمل. وعلى اللجنة أن تكفل متابعة إنشاء مركز تنسيق لمكافحة الفساد والغش، بحيث يضمن توزيعا عادلا للملكية العامة. وينبغي لمركز التنسيق أيضا أن يحترم التكافؤ بين الجنسين.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ينبغي التأكيد على أن التحديات المذكورة آنفا تشير إلى جوانب أساسية لحقوق الإنسان، نود أن نقدم بصددها توصيات عدّة لتعزيز احترام

هذه الحقوق. ينبغي إقرار تشريع للمساواة وللتكافؤ بين الجنسين وينبغي تطبيقه كما ينبغي أن يكون هناك مركز تنسيق وطني مستقل لحقوق المرأة لكفالة تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومة بموجب تشريعها الوطني والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها بوروندي ولا بد من وضع حد للإفلات من العقاب، بإنشاء آلية للعدالة الانتقالية، للنظر في جرائم الاغتصاب والقتل. وسيقتضي هذا إصلاح الشرطة والخدمات القانونية وتحديثها، الأمر الذي يجب أن يتم بروح مهنية ومسؤولية مباشرة أمام المواطنين. وينبغي إنشاء صندوق استئماني، تسهم فيه الدول الأعضاء لمدة خمس سنوات على الأقل، لتمكين النساء من ضحايا العنف الجنسي وغيره من أنواع الإيذاء الأخرى من الانتصاف أمام العدالة. ويجب أن يتم دعم المنظمات التي تساعد المرأة وخاصة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالمواد والموارد المالية والبشرية الكافية، للوصول إلى مزيد من المستفيدين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا دياز، رئيسة شبكة ريدي فيتو.

السيدة دياز (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على هذه الفرصة المتاحة لي للمشاركة في المناقشة المفتوحة، وأشكر وفد اليابان على دعوتي لوصف الحالة في تيمور الشرقية ولا سيما دور المرأة في بناء السلام. وأنا أمثل ريدي فيتو، وهي شبكة مجموعات نسائية متواجدة في جميع أنحاء البلد. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، اندلع الصراع المسلح من جديد، الأمر الذي فاجأ وأثار امتعاض جميع من كانوا يعملون بكل جد على توطيد السلام في تيمور الشرقية. وكان سبب الأزمة سوء الحكم وضعف مؤسسات الحكومة والفساد وعدم احترام حقوق الإنسان الأساسية والافتقار إلى التمكين، مما يؤدي إلى خيبة أمل الشباب، الذين كانوا أهم الأطراف في الصراع. وقد فقد مواطنون أبرياء أسرهم وممتلكاتهم القليلة. وعلى سبيل المثال أُحرقت امرأة وأطفالها الستة، وهم أحياء، داخل بيتهم، لا شيء سوى أنها كانت تمت بصلة قرابة لوزير يدور حوله الجدل. ويُضطر كثيرون من الأزواج والزوجات إلى الانفصال مؤقتا حفاظا على أمنهم، نتيجة الصراع بين الشمال والجنوب وتعّين على آلاف من طلبة العلم التخلي عن دراساتهم لانعدام الأمن أو لأن مدارسهم أُحرقت، أو لمجرد كونهم ينحدرون من شمال البلاد.

وفي إطار كفاحنا في سبيل الإعمار – قمنا، نحن النساء، وما زلنا، بدور حاسم. وحاول أعضاء من ريدي فيتو القيام بوساطة بين طرفي الصراع الراهن. وقد تمكنا من إقناع الرجال بالجلوس إلى طاولة واحدة ودعوناهم إلى التباحث والحوار. وفي الوقت الحاضر، نشارك في محادثات، مع رئيس المتمردين وأيضا مع قادة القوات المسلحة لعقد اجتماع بينهم، بحيث يتمكنون من مناقشة إمكانية إنهاء أعمال القتال. وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الأخرى، نعقد اجتماعات أيضا ونعمل مع عصابات الشبان في المدن ومخيمات اللاجئين لمعرفة ما يحتاج إليه هؤلاء الصبيان والفتيات في وقت السلام. وهؤلاء الصبيان والفتيات لديهم مشاكل هائلة. وهم بحاجة إلى التعليم والعمل والأمل واحترام الذات.

إن حقيقة أن الصراع اندلع مرة أخرى توضح لنا أن هناك على الأقل خمسة عناصر هامة يقتضيها منع عمليات اندلاع أعمال العنف في المستقبل. أولا، هناك مشاركة النساء والشباب، الذين جرى تهميشهم بشكل كبير في عمليات اتخاذ القرار. واستيعابهم أمر عاجل على وجه الخصوص، لأن الشباب، وبالتحديد، الرجال الشبان، هم المسؤولون الرئيسيون عن الصراع الحالي، إذ يجري استغلالهم بقدر كبير لمواصلة أعمال العنف التي كانت ترتكب بشكل رئيسي من جانب المتمردين والشرطة والعسكريين.

ثانيا، إن معالجة الشعور بالصدمة وحل مشاكلها أمر ضروري للجميع، وخاصة، لتفادي أن تتسبب جراح الصدمة التي يعاني منها المصابون في نشوء حالة خطيرة أخرى.

ثالثا، نحن بحاجة إلى الأمن الاقتصادي. وعلينا أن نجد فرص العمل لجميع الأشخاص من الذكور والإناث، وخاصة للشباب والنساء.

رابعا، نحن بحاجة إلى العدالة. ويجب أن نقدم للمحاكم جميع مرتكبي أعمال العنف التي وقعت هذا العام. وعلينا تسوية الحالات البالغ عددها ٢٥ ٠٠٠ التي تنتظر المحاكمة، ومعظمها يشمل العنف الجنسي والمحلي.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى الأمن. والأمر الملح هو زيادة قوات الشرطة الدولية في جميع أنحاء تيمور – ليشتي، وخاصة في سياق الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٧.

وبغية إحلال السلام الطويل الأجل والاستقرار في تيمور – ليشتي، علينا أن نستثمر في التعليم وأن نعزز ثقافة السلام والتوازن بين الجنسين. والأمر الملح بشكل خاص هو تعزيز الوحدة المعنية بالضعفاء، وهي آلية تابعة للحكومة والمجتمع المدني تقدم الدعم للضحايا، وخاصة الذين عانوا من العنف القائم على نوع الجنس. ومن الضروري بقدر مماثل إنشاء لجنة برلمانية تقوم برصد التوازن بين الجنسين. وبالمثل، أود أن أعرب عن شعوري الكبير بالارتياح حيال المضمون الجنساني الكبير للغاية لبعثة التقييم التي أوفدتها الأمم المتحدة مؤخرا إلى تيمور – ليشتي. ويحدوني الأمل في أن يتم تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وأن يُقدم التمويل الكافي للمنظمات التي تعمل مع الجماعات النسوية، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

ونظرا لما سبق ذكره، فإننا نقدم التوصيات التالية. إننا نناشد الأمم المتحدة زيادة فعالية أنشطتها خلال فترة العامين التي تتولى فيها المسؤولية عن حكومة تيمور – ليشتي، بغية تحديد نقاط الضعف التي جعلت اندلاع أعمال العنف أمرا ممكنا. ونناشد الأمم المتحدة أن تضمن شفافية جميع المعلومات بشأن تيمور– ليشتي وإمكانية حصول المجتمع المدني على هذه المعلومات، بحيث يقام توازن بين المعلومات المتاحة للحكومة والمعلومات المتاحة للسكان. وعلى الأمم المتحدة أن تنشئ آليات رسمية للتشاور تمكن من الاستماع للنساء والشباب من الجنسين. فهم بحاجة إلى دعم منظمات النساء والصحفيات في الاضطلاع بأنشطة نشر المعلومات وبناء السلام وإصلاح المجتمعات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس، مرة أخرى أشكر المتكلمين الاثنين من المجتمع المدني.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يشعر وفدي بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، على اتخاذكم للمبادرة الهامة بتنظيم هذه المناقشة العلنية بشأن موضوع النساء والسلام والأمن، التي تتزامن مع إحياء الذكرى السادسة لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن هذه المسألة.

وبادئ ذي بدء أود أن أعرب عن امتنان وفدي الكامل للأمانة العامة على نوعية ووضوح التقرير الذي قدم لنا بعد فترة لا تتجاوز ثمانية أشهر بعد التنفيذ الأولي وإدماج خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. كما نرحب بنوعية وعمق التحليل الذي قدمته لنا صباح هذا اليوم السيدة راشيل مايانجا، المستشارة الخاصة للأمين العام، والسيدة نويلين هايزر، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والسيدة كاورولين ماكاسكي، مساعدة الأمين العام لمكتب دعم بناء السلام، والسيد

جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

إن وفدي بشكل عام يرحب بالجهود التي بذلتها الكيانات المختلفة في الأمم المتحدة وفي الدول الأعضاء التي سعت لتنفيذ القرار وخطة العمل. وكان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٢) قرارا تاريخيا، لأنه القرار الأول لمجلس الأمن الذي يتعامل على نحو حصري مع مسألة المرأة في سياق السلام والأمن الدوليين. ونجم القرار عن أعوام من الجهود المستمرة التي بذلتها المنظمات غير الحكومية والحكومات والأمم المتحدة. وحدد القرار برنامجا كاملا للمرأة والسلام والأمن بتأكيده، في جملة أمور، على ضرورة المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء في عمليات وأنشطة حفظ السلام وفي التدريب الجنساني للموظفين الذين يشاركون في عمليات حفظ السلام. كما أن القرار يعترف بأن الصراعات المسلحة تلحق الضرر بالنساء بشكل غير متناسب وبطريقة خاصة. وهو يناشد عن حق الدول الأعضاء منح جميع موظفي عمليات حفظ السلام تدريبا خاصا عن العلاقات بين الجنسين وضمان التمثيل الكافي للمرأة في جميع عمليات اتخاذ القرار.

إن النساء، في معظم الحالات، مستبعدات من مفاوضات السلام، بالرغم من الدور الأساسي الذي يضطلعن به في منع نشوب الصراعات وفي بناء السلام داخل مجتمعاتهن. ولا يزال عدد النساء اللائي يشاركن في المفاوضات الرسمية عددا محدودا. والأطراف في الصراع، بشكل عام، رجال، والرجال، بوصفهم محاربين، هم الذين يجلسون حول طاولة المفاوضات بغية التعامل مع مسائل يعتبرها البعض أكثر جدية من أن توكل إلى صانعات السلام.

ويمكن أن نقول إنه كان من الأفضل لو أن صورة المرأة لم ترتبط بصورة أبطال حكايات الماضي المألوفة عن الأبطال المتعطشين للدماء وعن الهيمنة الذكورية المبتذلة، وكان من الأفضل لو أن المرأة، بذاتها ولذاتها، لم تعمل إلا للحياة وكانت بعيدة بالكامل عن الحرب البربرية. ولكن، وبدون الادعاء بأن جميع النساء ملائكة، ما زلنا بحاجة إلى ترسيخ دور النساء ومكانتهن في المجتمع، وماهية علاقتهن بالسلام والأمن، نظرا لأنه لا يوجد أحد، من الرجال ولا النساء، بمنأى من تأثير مساعينا المشتركة. وجميع البلدان والمناطق في جميع أرجاء العالم لديها، إن لم يكن تاريخا كاملا، على الأقل قدر ضئيل من تلك التجربة.

ولن يتم تعزيز عمل الأمم المتحدة في هذا المجال إلا إذا تم تنسيقه مع العمل الذي تضطلع به الدول. والكونغو، التي يقوم تفكيرها على أساس خطة عمل بيجين والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٢)، سعت إلى إدخال نهج للمساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الحياة العامة. ونتيجة لذلك، تشارك المرأة الكونغولية في عملية المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وتضطلع بدور فعال في أعمال الأفرقة المواضيعية وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية الإقليمية. واضطلعن مؤخرا بدور ديناميكي في اجتماع للمرأة من منطقة البحيرات الكبرى يتعلق بالسلام والأمن. وعقد ذلك الاجتماع في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في كنشاسا واختتم أعماله بإصدار إعلان.

والحكومة، إذ تدرك ما هو على المحك فيما يتعلق بمشاركة المرأة في اتخاذ القرار، وبالعمل من خلال الإدارة المسؤولة عن تعزيز مركز المرأة وبالتعاون مع شركائها الإنمائيين والمجتمع المدني، وضعت استراتيجيات لتشجيع مشاركة المرأة الكونغولية في الانتخابات المقبلة.

إن بلدي، الذي ظل مسرحا لحروب أهلية متعاقبة من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠٠٢، يدرك إدراكا كاملا الثمن الكبير الذي تدفعه النساء والفتيات في حالات الصراع. وبناء على ذلك، تعترف حكومتي بضرورة المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام، وخاصة المشاركة في المفاوضات وتنفيذ الاتفاقات. وبالمثل، ننظر في اتخاذ تدابير لحماية هذا القطاع الضعيف من المجتمع من جميع أنواع العنف، وخاصة العنف الجنسي.

وما زال الاغتصاب يحدث اليوم في مآس مثل التي تحصل في دار فور. وما زال الاغتصاب يستخدم بوصفه سلاحا وحشيا في الحرب الوحشية ضد النساء والأطفال، سواء كان في أفريقيا أو في أماكن أخرى. وما شهدنا حدوثه في الأعوام الأخيرة في رواندا وليبريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان وكوسوفو يشير إلى الطابع المتعدد الأبعاد لوقوع النساء ضحايا، فهن يواجهن العنف العشوائي والمنتظم بسبب مختلف الأيديولوجيات. والنتيجة هي الأضرار المادية والنفسية والعاطفية والاجتماعية التي تبدد بشكل تدريجي القيم الثقافية والعلاقات الاجتماعية، وبذلك تخرب تماسك المجتمعات المحلية واستقرارها.

ولذلك السبب لاحظ وفدي باهتمام كبير أن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2006/770) يأخذ في الاعتبار العناصر الجنسانية في المجالات التنفيذية الرئيسية لخطة العمل، بما في ذلك منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر، وإعادة السلام وتوطيده، وعمليات حفظ السلام، وجهود تقديم المساعدة الإنسانية، والانتعاش بعد انتهاء الصراع، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومنع وقوع أعمال العنف الجنسي والمحاكمة على ارتكابها في الصراعات المسلحة ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين يرتكبهما الموظفون والمعاقبة على ارتكابهما. وينبغي لإدراج السياسات الجنسانية في جميع تلك المجالات أن يمكننا من الحصول على إحصاءات مفصلة حسب الجنس، في وسعها أن تمنحنا فكرة واضحة عن الفجوات القائمة. وينبغي لذلك، بدوره، أن يعزز تنفيذ الحلول المناسبة بينما يأخذ في الاعتبار الحالة المعينة للنساء فيما يتعلق بالسلام والأمن.

ولكن وبالرغم من النتائج المشجعة التي وردت في تقرير الأمين العام، ما زال هناك العديد من الفجوات في تنفيذ خطة العمل، في إطار الأمم المتحدة وعلى مستوى الدول الأعضاء على السواء. وفي ذلك الصدد، فإن وفدي بينما يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الرامية إلى تسريع تنفيذ خطة العمل والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على السواء، ما زلنا نشعر بالقلق حيال الاتجاهات المتناقضة إزاء مركزية ولا مركزية آليات إدارة السياسات الجنسانية والمساواة بين الجنسين في إطار الأمم المتحدة. ويؤمن وفدي بأن هذه المسألة تستحق المزيد من النظر فيها، بغية تحقيق التوازن والتماسك والفعالية في مجال السلام والأمن.

وفي انتظار إصدار تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة، يؤمن وفدي بأن الدورة الجديدة للتخطيط القائم على النتائج تشكل نهجا مثيرا للاهتمام. وبالرغم من ذلك، نحتفظ بالحق في الإدلاء بالمزيد من التعليقات في الوقت المناسب عقب الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من خلال ذلك العمل الهام.

وفيما يتعلق بالتمويل، ينبغي أيضا أن ننظر في أفضل السبل لتكييف الموارد مع الأولويات. والتمويل المرن المتقن الذي يمكن التنبؤ به ويقوم على أساس الاحتياجات الحقيقية هو وحده الذي يمكّن من بلوغ الأهداف على أرض الواقع. وبالتالي يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليناشد المجتمع

الدولي بأسره بذل المزيد من الجهود لتمويل الأنشطة التي تركز على المرأة والسلام والأمن.

كما أننا نوافق على إنشاء أفرقة لقواعد السلوك والانضباط في عمليات حفظ السلام. ونؤكد من جديد على دعمنا لسياسة عدم التسامح المطلق القائمة حاليا بغية التصدي للاعتداء الجنسي من جانب موظفي بعثات حفظ السلام.

وبالرغم من أن التقدم المحرز لا يفي بتوقعاتنا، فإن وفدي يؤمن بأن إحراز المزيد من التقدم الكبير في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ليس أمرا بعيد المنال. ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال استجابة جماعية مكيفة على الاحتياجات الفعلية. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي مشروع البيان الرئاسي بشأن المرأة والسلام والأمن الذي قدمه وفد اليابان للاعتماد في ختام هذه الجلسة.

وأخيرا، لا أود أن أختتم بياني بدون الإشارة إلى البعد الشامل للمسائل الجنسانية، التي تشكل في كثير من الجوانب جزءا من الشواغل الحالية حيال دور المجتمع المدني في تقديم الاقتراحات وفيما يتعلق بالمساءلة. والشواغل الجنسانية ضمن تلك المسائل التي كثيرا ما يشار إليها بوصفها شاملة لعدة قطاعات، لأنها تتجاوز عددا من الحدود المؤسسية والمواضيعية. وإذا لم ينظر بتأن في هذه المسائل، فقد تؤدي الطريقة التي تعالج بها إلى نتائج عكسية. وتشمل النماذج في هذا الصدد الجهود الجديرة بالثناء في مجال التمييز الإيجابي التي تؤدي في بعض الأحيان إلى عزل حقيقي للفئات المقصود إنصافها، كما تشمل العمل على النهوض بالمكانة الاجتماعية لمن يسمون "المحرومين"، ذلك المصطلح الذي يستخدم ذريعة مناسبة لإراحة الضمير.

وبالتالي يتوقف الأمر على السياسيين والمؤسسات والأطراف الفاعلة في المجتمع ليحاولوا باستمرار إزالة جميع أوجه الغموض فيما يتعلق بضرورة جعل المساواة بين الجنسين مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان في المقام الأول. وبالقيام بذلك، يمكننا إقامة روابط موضوعية - بعيدة من أي نظرة دونية أو تمييز - بين التنمية ومكافحة الفقر والمساءلة والحد من جميع أنواع التهميش، بوصفها عناصر مفضية إلى تشجيع صوت المرأة ومشاركتها في المجتمع.

ولا شك أن النساء ما زلن مثقلات بعبء بيئتهن الجغرافية والثقافية وتركة التاريخ. وفي ذلك الصدد، لا يمكن تعريف البشر إلا بتعقيدهم وتنوعهم. والأمر الهام هو السماح للإمكانية الكاملة لذلك التنوع بإظهار نفسها في أنسب شكل ممكن بغية حشد الموارد والمهارات والدافع الذي يحتاج إليه العالم اليوم لإضفاء طابع أكثر إنسانية من أي وقت مضى على جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات المشتركة.

السيدة في (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): تود الولايات المتحدة أن تهنئكم، سيدي، باختياركم هذا الموضوع فكرة رئيسية للمناقشة في رئاستكم. وقد أصبحت المناقشة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مناسبة سنوية هامة بشكل خاص لأنها تعتبر شاملة لنطاق واسع من الشواغل الهامة والمسائل المتصلة بمسؤولية مجلس الأمن عن السلام والأمن الدوليين.

وعلى النحو الذي بينه المتكلمون الأربعة الأوائل صباح هذا اليوم، لا بد للأمم المتحدة أن تتصرف - وفي الواقع، تصرفت في العديد من الحالات - للاعتراف بدور المرأة في علميات السلام وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتعزيز هذا الدور. ويمكن للنساء وينبغي لهن، أن يشاركن على السواء في صنع السلام والمحافظة على الأمن بعد انتهاء الصراع، ليس بمعنى القيام بأعمال الدورية في الشوارع

فحسب، بل أيضا بوصفهن بناة لتوافق الآراء وقائدات للمصالحة في أوضاع ما بعد انتهاء الصراع.

وما زالت النساء يضطلعن بدور أكبر بوصفهن أدوات للتغيير في جميع مجتمعاتنا. وتمثل تلك الدينامكية اتجاها صحيا ينبغي أن تدعمه وتعززه جميع الدول. ولكن في أغلب الأحيان ما فتئت النساء إلى حد كبير مستبعدات من الجهود الرسمية لتطوير وتنفيذ حلول جديدة للصراعات التي تبدو مستعصية على الحل ولآثار هذه الصراعات. واشتراكهم في تلك العمليات لا غنى عنه لمنع نشوب الصراعات ووقف الحرب، وتنظر الولايات المتحدة على سبيل الجد للتحدي المتمثل في إدخال المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، في الأنشطة الرئيسية المتعلقة بصنع القرار والتفاوض.

واسمحوا لي بذكر بعض أمثلة على التأثير الفوري والدائم لمشاركة المرأة في عملية السلام. وأحد هذه الأمثلة مستمد من سيراليون، حيث أشركت الحكومة أربع نساء في فريق من تسعة أفراد في محادثات السلام التي أدت إلى إعداد اتفاق لومي للسلام لعام ١٩٩٩. وفي ليبريا، حصلت مجموعة يطلق عليها شبكة نساء نهر مانو للسلام على جائزة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٣، وذلك لاشتراكها في كل من حل الصراع وبناء السلام ولتأثيرها إيجابيا عليهما في البلد المذكور. وشاركت هذه المجموعة، المؤلفة من نساء من ليبريا ومن غينيا وسيراليون المجاورتان، بشكل مباشر في محادثات السلام الرسمية.

ويأتي مثال أفريقي آخر من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تعرضت أعداد مخيفة من النساء والفتيات للاغتصاب والاختطاف والإيذاء البدني في سياق ذلك الصراع. لقد أدت الجماعات النسائية هناك دورا حاسما في تسليط الضوء على تلك الفظائع وفي مكافحة الوصم بالعار الذي يواجهه الضحايا. واليوم، تواصل تلك الجماعات شن حملة نشطة لتعبئة الحكومة من أجل محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد المرأة. وأود أن أنوه أيضا بأن المرأة تقوم بدور حيوي وهام في عملية التحول الديمقراطي بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويتعلق المثال الأخير بنيبال. لم يقتصر نشاط الجماعات النسائية في ذلك البلد على ممارسة الضغط من أجل السلام، بل كانت فعالة في الحصول على ضمان بالمساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في دستور البلد الجديد. ولهذا الإنجاز أهمية خاص بالنظر إلى درجة تورط النساء في هذا الصراع، سواء بوصفهن مقاتلات أو كضحايا.

وبالرغم من هذه النماذج لنجاح المرأة في زيادة وتعزيز دورها في صنع السلام، ما زالت توجد مقاومة لفكرة أن المرأة تستطيع أن تحدث فارقا. ذلك أن استبعاد المرأة من الأدوار المتعلقة بصنع القرار والقيادة السياسية والاجتماعية تقليد متأصل وراسخ في كثير من المجتمعات. ويستلزم إحداث تغييرات في ذلك التقليد غير المجدي منا جميعا بذل جهد واع ومحدد الأهداف.

وفي الماضي كثيرا ما كانت الأدوار التقليدية للمرأة في المجتمع تتخذ ذريعة لاستبعادها من صنع القرار والقيادة، ولكن الأدوار والمنظورات الفريدة التي تختص بها المرأة ضرورية لعمليات السلام الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، ولا سيما في التصدي لثقافات العنف المترسخة. ولأن عدد النساء كثيرا ما يفوق عدد الرجال في أعقاب الصراعات، كما في حالة جنوب السودان اليوم، حيث تبلغ نسبة النساء إلى الرجال اثنين إلى واحد، سيضطلعن بدور حاسم بصفة خاصة في تنفيذ أي اتفاق للسلام وفي بناء المؤسسات التي تصون السلام.

وتـدل الخـبرة بـشكل متزايـد علـى أن إدمـاج جهـود النـساء مـن العـاملات في مجـال بنـاء الـسلام يزيـد مـن فعاليـة البرامج. فإشـراكهن سينهض بحقـوقهن ويرسـي قواعـد سـلام أكثر استدامة. لذلك ليس من حقوق المرأة فحسب أن تكـون جـزءا لا يتجـزأ مـن جميـع مراحـل عمليـة الـسلام وتوطيـد السلام، بل إنه أيضا من مسؤولياقما.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل هولندا.

السيد مـايور (هولنـدا) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أن أعـرب عـن تأييـدي الكامـل للبيـانين اللـذين أدلى بهمـا ممثـل فنلنـدا باسـم الاتحـاد الأوروبي وممثـل سـلوفينيا باسـم شـبكة الأمن البشري.

وأود أيـضا، علـى غـرار الآخـرين، أن أعـرب عـن شـكري لكـم يـا سـيدي الـرئيس علـى إحيـائكم الـذكرى السنوية السادسة على اتخاذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن بعقـد مناقشة مفتوحـة عـن دور المـرأة في توطيـد الـسلام. وهـذا الموضـوع جـدير باهتمامنـا الكامل، بل وأهم من ذلك، بعملنا الملموس.

وإذا كنا جادين بالفعل في تعزيز السلام والأمـن، فـلا نملـك أن نهـدر فرصـة واحـدة لتعزيـز حقـوق المـرأة وزيـادة مـشاركتها في عمليـات الـسلام، ومـن الأهميـة بمكـان في هـذا الوقت أن يعلو صوت منظمات حقوق المرأة، مـن قبيـل الـتي تكلـم عنـها بعـض مـن سـبقني مـن الممـثلين. فهـي تطالـب زعماءهـا كمـا تطالبنـا، نحـن المجتمـع الـدولي، بإشـراكها علـى نحو كامل في عمليات السلام.

وتؤثر الحرب والصراع في النساء والرجـال والفتيـات والـصبية بطـرق مختلفـة. وتكـاد تكـون مـن الأنبـاء اليوميـة التقارير المفزعة عن انتشار حـدوث العنـف القـائم علـى نـوع الجنس على نطاق واسع. ونحن نـدين هـذا النـوع مـن العنـف في قـرارات واجتماعـات كـثيرة، ولكنـه مـا زال يـستخدم بشكل متزايد أداة لإرهاب السكان المدنيين.

ويجـب أن نوقـف هـذا المـد ونقـوم إزاءه بعمـل الآن. فالعنف القائم على نـوع الجـنس لـيس نتيجـة محتومـة للحـرب والـــصراع. وقـــد أبـــرز القـــرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أهميـــة احتياجـات المـرأة مـن الحمايـة وتنـشط عـدة وكـالات تابعـة للأمـم المتحـدة، كبرنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، في إصـلاح القطـاعين الأمـني والقـضائي لـضمان اسـتجابة المؤسـسات المذكورة لتلك الاحتياجات. وفي هـذا الـصدد، أود أيـضا أن أشـير إلى اعتمـاد نظـام رومـا الأساسـي للمحكمـة الجنائيـة الدولية بصفته تطورا تاريخيا في تجريم العنـف الجنـسي والقـائم على نوع الجنس.

فمـا الإجـراءات الـتي اتخـذهتا هولنـدا لتحويـل القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى واقع؟ أولا، أنشأنا فرقة عمـل مـشتركة بين الوزارات معنية بالمرأة في حالات الصراع وحفـظ الـسلام لنكفـل الأخـذ بنـهج متكامـل تجـاه هـذه المـسألة. وجمعـت وزارات الـشؤون الاجتماعيـة والعمـل، والـدفاع، والداخليـة، والخارجيـة بـين الجهـات الفاعلـة ذات الـصلة وقامـت بـشحذ الوعي دعما لتنفيذ القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتيجـة لـذلك، أنـشأت وزارة الـدفاع قـوة جنـسانية لكفالـة تجـسيد منظـور جنساني في التخطيط لعمليات دعم السلام وتنفيذها.

إضافة إلى ذلك، تدعم هولندا كلا من المنظمات غـير الحكومية الوطنية والدولية والوكـالات التابعـة للأمـم المتحـدة في النهوض بمشاركة المرأة في صون السلام المستدام وتعزيـزه. ومنـذ العـام ١٩٩٧، قـدمت حكومـة هولنـدا، علـى سـبيل المثال، الدعم للجهود الرامية إلى إشراك المرأة الـسودانية علـى نحو فعال في عمليات السلام بالسودان.

وعلى سبيل المتابعة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تـزود هولنـدا، بالتعـاون مـع غيرهـا مـن الـشركاء، إدارة عمليـات

حفظ السلام بالموارد اللازمة لتوفير الخبرة الجنسانية اللازمة لإدماج منظور جنساني في عمليات حفظ السلام. وفي أثناء هذا العام، بالاشتراك مع النرويج والمملكة المتحدة، اضطلعنا بإجراء استعراض مشترك بين الجهات المانحة لتنفيذ إدارة عمليات حفظ السلام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقدمت النتائج التي اشتركنا في الوصول إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو وسيراليون وليبريا إلى وكيل الأمين العام غينو هذا الأسبوع. وهي تشمل العديد من الممارسات الطيبة، فضلا عن الدروس المستقاة والثغرات والتحديات الباقية. وتمثل الاستنتاج العام في أنه تم إحراز قدر كبير من التقدم صوب تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأن الاستشاريين في الشؤون الجنسانية يقومون بعمل ممتاز. بيد أن الالتزام والمساءلة لا يزالان محدودين، وخاصة على صعيدي الإدارة العليا والمتوسطة. وترحب هولندا بمبادرة وكيل الأمين العام غينو بإصدار توجيه واضح خاص بالسياسات لموظفيه في هذا الصدد.

ومن التحديات الأخرى التنسيق بين الدعامات الأمنية والإنسانية والإنمائية على أرض الواقع، فكثيرا ما يكون هذا التنسيق غير كاف، مما يسبب أحيانا بعض التداخل في العمل. علاوة على ذلك، ما زال العامل الجنساني لا ينظر إليه دائما على أنه مسألة مدمجة وضرورية وشاملة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. ويلزم أن تتصدى إدارة عمليات حفظ السلام لتلك الثغرات، لأنها في مقعد القيادة، ومن جانب لجنة بناء السلام، التي سيتعين أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد، ومن جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان، ومن جانبنا جميعا لكي نضمن النجاح في التنفيذ. ويعد توافر الموارد المالية والبشرية الكافية بوجه عام أساسيا لإحراز مزيد من التقدم والنجاح بشكل مستدام في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أشدد على دور مجلس الأمن المستمر ذي الأهمية البالغة في هذا الشأن، بما فيه ضرورة أن يعمل على إدماج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشكل منهجي في أعماله.

ويبدأ بإدراج المنظور الجنساني والإشارة بصورة محددة وصريحة إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كل قراراته التي تنشئ أو تمدد ولايات بعثات حفظ بناء السلام ورصد تنفيذها في عمله لاحقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أيسلندا.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): إن أيسلندا بوصفها عضوا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية ولكنها ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي، تؤيد البيان الذي أدلت به في وقت سابق الوزيرة إليزابيث رين من فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، أود التقدم ببعض الملاحظات.

أود بداية أن أزجي الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وإتاحة الفرصة لنا لمناقشة قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ونتقدم بالشكر كذلك إلى السادة مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربع.

بادئ ذي بدء، تود حكومتي الإعراب عن امتنانها للأمين العام على تقريره الشامل عن المرأة والسلام والأمن الوارد في الوثيقة S/2006/770.

ولقد وضع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) القضايا الجنسانية على جدول أعمال المجلس. وتبينت أهمية القرار بصفته أداة هامة لتعزيز مشاركة المرأة المباشرة في منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام. وقد أصبح الآن من

المسلّمات أن للمرأة دورا حاسما في عمليات السلام وفي إقرار السلام المستدام في مناطق الصراعات.

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، جرى إيلاء قدر كبير من الاهتمام لتنفيذه على مستوى الأمم المتحدة. ورحبنا في العام المنصرم بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بصفتها أداة لتعميم المنظور الجنساني في كل عمل هذه المنظمة التي تتناول قضايا السلم والأمن. وبغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد من إدماج منظور جنساني في كل الاستراتيجيات والبرامج.

ويبين تقرير الأمين العام إحراز بعض التقدم في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة وخاصة في مجالات من قبيل حفظ السلام وبناء السلام. ومع ذلك فلا بد من القيام بالمزيد على مستوى الأمم المتحدة، في المقر وفي الميدان على السواء. ونود التشديد على أهمية دور لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام في تعزيز التنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشاطر الأمين العام تماما رأيه بضرورة الاعتراف بالمساواة بين الجنسين بوصفها إحدى القضايا الأساسية في صون السلم والأمن.

ويجب أن نضمن تنفيذ أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأنه بوسع المرأة أن تشارك بطريقة تامة وعلى قدم المساواة مع الرجل في كل مستويات صنع القرارات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. ويجب أن تشارك المرأة مشاركة تامة في تشكيل مجتمعها المحلي وإعادة بنائه بعد الحرب. ويقع على عاتقنا واجب مواصلة العمل من أجل التنفيذ التام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وتلتزم أيسلندا تماما بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويشمل ذلك تعزيز حقوق المرأة والفتاة وتعميم الشواغل الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة وفي سياستنا الخارجية. وجرى التشديد خصوصا في سياسة أيسلندا للتعاون الإنمائي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، على أهمية القضايا المتصلة بالمرأة في مناطق الصراعات. ويُوجه قسط كبير من التعاون الإنمائي لأيسلندا صوب تيسير الانتقال السلس من حالات الصراعات، مع التركيز خصوصا على المرأة ودورها في بناء السلام.

ولقد رسخت مؤخرا السيدة فالغيردور سفيريسدوتير، وزيرة خارجية أيسلندا، التزام أيسلندا بتعميم المنظور الجنساني عن طريق تركيز عمل وحدة أيسلندا للاستجابة للأزمات على بعض المواضيع الرئيسية من أجل انتقاء المشاريع وعمليات بناء السلام في قطاع مدني واسع التنوع. ويتمثل هدف ذلك في كفالة إتاحة الفرص للمرأة أسوة بالرجل في اختيار المشاريع والمهام بصفة عامة.

وفي ذلك السياق، تولي أيسلندا أهمية كبيرة للعمل القيم الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وزادت أيسلندا خلال العامين الماضيين دعمها لعمل الصندوق بما يزيد على عشرة أمثال، وستزيد دعمنا أكثر من ذلك. ولقد أعارت الوحدة الآيسلندية لمواجهة الأزمات في السنوات الأخيرة خبيرا جنسانيا إلى الصندوق في كوسوفو. ويرمي الهدف الأساسي للبرنامج إلى زيادة وعي والتزامات الإدارة العامة في مجال حقوق المرأة والقضايا الأخرى المتعلقة بها على أساس قرارات الأمم المتحدة. ولقد جرى الآن توسيع المشروع ليشمل ستة بلدان أخرى في شبه جزيرة البلقان.

ومرة أخرى، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، ونتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل أوغندا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في إزجاء الشكر لكم على عقد هذه المناقشة الهامة.

ولقد كان قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن معلما هاما. ولكن، وللأسف، لم يتم القيام بالكثير من أجل تنفيذه، وخاصة من حيث إنشاء آليات الإبلاغ والرصد.

وما برحت المرأة تعاني الأمرّين في الصراعات المسلحة. فهناك نساء وقعن ضحايا للاغتصاب وما يتصل به من العنف. ومن المفارقات، أن معاناهن جاءت حتى على أيدي بعض العاملين في حفظ السلام، الذين كان يُفترض أن يتولوا حمايتهن. وكثيرا ما تجد المرأة نفسها العائل الوحيد لأسرها إذا كان زوجها قد رحل للمشاركة في القتال أو سقط صريعا في ساحة القتال. ومع ذلك فإن دور المرأة في تسوية الصراعات ضئيل للغاية، إن لم يكن معدوما. ولذا، من المهم تعميم المنظور الجنساني في عمل المؤسسات مثل لجنة بناء السلام المنشأة حديثا. وينبغي أيضا التشديد على دور المرأة في بعثات حفظ السلام.

وثمة تساؤل كذلك حول إشراك المرأة، قدر المستطاع، في مفاوضات السلام. وعادة تترك إلى أطراف الصراع مسألة تشكيل وفودها. ولا يسعنا إلا أن نقول بأن من المستصوب إشراك بعض النساء ضمن وفودها. وإن لم تكن المرأة من المشاركين المباشرين فيها، فبوسعها بالتأكيد المشاركة بصفة مراقب. ويهيب وفدي بمجلس الأمن والأمين العام اتخاذ خطوات من أجل تنفيذ هذا الاقتراح.

وينبغي أن يدرج منظور جنساني أيضا عند تعيين الموظفين في وظائف داخل مؤسسات هامة تتناول حفظ السلام وبناء السلام. و لا يعني ذلك بالضرورة التمييز الإيجابي ولكني أعتقد أن هناك عددا كبيرا من النساء اللواتي يمكن النظر في تعيينهن بناء على مؤهلاهن.

وأود الآن التطرق إلى قضية ما يرتكب ضد المرأة من العنف القائم على نوع الجنس وقضية الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الفظائع التي ارتكبت ضد المرأة من قبل ما يسمى بجيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا. و أوغندا شريك للمحكمة الجنائية الدولية في ضمان مساءلة مرتكبي تلك الجرائم عما جنته أيديهم من جرائم نكراء.

ولكن الكل يعلم أيضا بأن هناك محادثات سلام جارية بين حكومة أوغندا أو جيش الرب للمقاومة في جوبا، في جنوب السودان، تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الذي طال أمده. وعلى الرغم من بعض العقبات، أُحرز بعض التقدم، والحكومة الأوغندية مصممة على تكليل المحادثات بالنجاح. وفي حالة التوصل إلى اتفاق شامل، ستعفو الحكومة الأوغندية عن الذين وُجه إليهم الاتهام من قادة جيش الرب للمقاومة.

وكان علينا المواءمة بين الحاجة إلى إقامة العدل ومقتضيات السلام والاستقرار في شمال أوغندا. ولكن لا بد لي أن أوضح أننا لا نتغاضى عن الإفلات من العقاب. وهناك سبل تقليدية لمعاقبة مقترفي الجرائم، مع إقامة العدل وتحقيق المصالحة، بما في ذلك تقديم التعويضات للضحايا في نفس الوقت.

وقد عينت حكومة أوغندا فريقا من المحامين لدراسة تقليد أشولي هذا للتأكد من عدم التغاضي عن أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب. وسوف تستوثق الحكومة من اتساق ذلك النظام التقليدي مع المعايير الدولية المعنية بالتعامل

مع الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، فإننا نتوافق مع المحكمة الجنائية الدولية.

السيدة بابادوبولو (اليونان) (تكلمت بالانكليزية): بداية اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بالإعراب عن شكري لكم على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة، عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يُركز، بشكل خاص، على دور المرأة في توطيد السلام.

وأود كذلك أن أتقدم بالشكر للأمين العام، على تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2006/770)، الذي يستعرض بدقة ما تحقق من تقدم حتى الآن في سياق خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتؤيد اليونان تأييدا تاما البيان الذي أدلت به ممثلة فنلندا صباح هذا اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونؤيد كذلك البيان الذي ألقاه ممثل سلوفينيا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

ويتيح لنا اجتماع هذا اليوم الفرصة لتشاطر بعض الأفكار بشأن دور المرأة في السلام والأمن. ومن المشجع فعلا، أنه منذ اتخذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ازداد الوعي العام بشكل كبير، وأصبح الرأي العام أكثر مراعاة لحالة المرأة في الصراع المسلح، ودورها البناء في تعزيز بيئة سلمية في حالات ما بعد الصراع. وينبغي أن أشيد بصفة خاصة بالمجتمع المدني، على إسهامه في تعزيز مكانة النساء، واعترافه بالدور الذي يمكن لهن الاضطلاع به في تعزيز السلام، الذي أقر منذ المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة في عام ١٩٧٥.

ولسوء الطالع، لم يقترن هذا التوجه الإيجابي بوضع حد للعنف ضد النساء في حالات الصراع. ويشكل اتخاذ مجلس الأمن هذا العام للقرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين معلما آخر في مجال حماية المرأة في الصراع المسلح.

ويدين هذا القرار بأشد العبارات جميع أشكال العنف أو الإيذاء المرتكبة ضد المدنيين، بما فيها العنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف الجنسي، ويقر بأن انتشار الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، قد يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ونأمل أن تساعد هذه الخطوة، إلى جانب الأحكام ذات الصلة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على وضع حد للتساهل مع العنف ضد المدنيين، بمن فيهم النساء، والإفلات من العقاب.

ولعلنا نذكر أن الأمور التي اتفقنا عليها في اجتماع القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥ – أي التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، التي تشكل دعائم منظومة الأمم المتحدة، وركائز الأمن والرفاه الجماعيين – مترابطة ويعضد بعضها بعضا. وللنساء دور هام في كل مرحلة من المراحل، بدءا بمنع نشوب الصراعات، إلى الإعمار وتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد الصراع.

ويشكل تعزيز سيادة القانون وحماية تمتع النساء بحقوق الإنسان بشكل كامل في هذا الإطار، وتعزيز المساواة بين الجنسين جوانب مهمة في منع نشوب الصراعات. ومما لا شك فيه، أن إدماج البعد الجنساني في أنشطة الإنذار المبكر، والاستخدام الفعلي لذلك العامل كمؤشر يسهم في إجراء تقييم أكثر شمولية للصراعات الناشئة، وكمحفز على تخطيط برامج تراعي البعد الجنساني، في الوقت المناسب، هي خطوات إيجابية للغاية. ولهذا، نرحب كثيرا بمشاركة النساء في أنشطة الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات.

وفي ما يتعلق بحفظ السلام، من المهم بنفس القدر إدراج المنظور الجنساني انطلاقا من المراحل الأولى للتخطيط، وتعميمه في ولايات البعثات. وتدريب الموظفين، إن كان في مجال العمل الإنساني أو المدني أو العسكري، ضروري لتعزيز

الوعي، بل الأهم من ذلك، لكفالة الامتثال لمعايير السلوك والتصرف المناسبة. وأعتقد أنه بإمكاننا جميعا الاتفاق على أن أفضل سبيل لضمان تحقيق هذه الأهداف هو إشراك النساء أنفسهن بشكل فعال. وهدف زيادة مشاركة النساء منصوص عليه في العديد من الصكوك القانونية الدولية، مثل ميثاق الأمم المتحدة، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وللوفاء بذلك الالتزام، صادقت اليونان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وأنشأت مكتبا معنيا بالمساواة الجنسانية في وزارة الدفاع الوطني.

وفي ما يتعلق ببناء السلام، لا يسعني إلا أن أشير إشارة خاصة إلى لجنة بناء السلام، والمناقشة التي نظمها وفد المملكة المتحدة أمس في اجتماع بصيغة "أريا". وبناء السلام مفهوم واسع النطاق ينطوي، في جملة أمور، على استعادة سيادة القانون، وعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن. وقد أتاح لنا الاجتماع بصيغة "أريا" أمس، الفرصة للتأكيد على أهمية أخذ المنظور الجنساني في الحسبان في جميع تلك المجالات. غير أن الأهم من ذلك، هو أن عملية بناء السلام لا يمكن إلا أن تكون وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة، وبتهيئة بيئة اقتصادية قابلة للاستمرار.

ولا يمكن استدامة السلام والأمن دون تحقيق التنمية، وتمكين المرأة أمر أساسي في كل الجهود الإنمائية وآفاق نجاحها. وقد تم التسليم بذلك، على النحو الواجب، في إعلان الألفية، حيث أن تعزيز المساواة الجنسانية يشكل في حد ذاته أحد الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن التمييز ضد النساء يعرقل بشكل كبير القضاء على الفقر ومكافحة الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومحدودية فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي، وعدم تكافؤ فرص الحصول على العمل، يزيدان من حدة الحلقة المفرغة للفقر والتمييز.

ولا يسعني إلا أن أؤكد على أهمية إدراج المنظور الجنساني في السياسات الإنمائية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر. وإذ تأخذ اليونان ذلك في الحسبان بشكل كامل، فإنها تمول مشاريع إنمائية من شأنها تعزيز المساواة الجنسانية، والنهوض بصحة الأم والصحة الإنجابية، وتركز على مكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والفتيات.

واختتم بياني بالإشارة إلى الفائز بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦. لقد اختار السيد محمد يونس، من بنغلاديش، من خلال نظامه للتمويل المتناهي الصغر، الذائع الصيت، أن يمنح القروض، في المقام الأول، للنساء اللائي يعشن في مناطق فقيرة، من أجل إنشاء مشاريع صغيرة. وقد شكلت تلك المبادرة، على نحو رائع، أساسا متينا لتحقيق التنمية الاقتصادية، ودللت على الدور الحاسم الذي يمكن للنساء الاضطلاع به في هذا الصدد، وبالتالي، في تعزيز السلام.

السيد مانونغي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نشكر وفد اليابان على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرى أنه من المهم أن يواصل مجلس الأمن تحري أفضل السبل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعرب، بالتالي، عن امتناننا للسيدة مايانجا، والسيد غينو، والسيدة هيزر، والسيدة مكاسكي، على عروضهم القيمة، ولممثلي المجتمع المدني على ما قدموه من عروض مساء هذا اليوم أيضا. ونؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم لمملكة ليسوتو بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2006/770) عن استعراض خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويشجعنا التقدم المحرز في

تنفيذ خطة العمل. ويتمثل التحدي في استدامة الزخم والتقدم المحرز مع السعي إلى سد الثغرات والتصدي للتحديات في تنفيذ خطة العمل. وفي هذا الصدد، نؤيد توصية الأمين العام بتجديد خطة العمل إلى ما بعد عام ٢٠٠٧. وينبغي أن نتشاطر على أوسع نطاق ما تم تجميعه من ثروة معرفية ومعلومات وأفضل الممارسات أثناء عملية التنفيذ.

وعلى الرغم من توافق الآراء الواسع النطاق بشأن الإسهامات الايجابية للنساء في بناء السلام ومشاورات السلام، لا يمكن كفالة مشاركتهن بشكل فعال بدون مساعدة، لأن حجم ما نواجهه من تحديات يظل هائلا. فتحت ذرائع احترام التقاليد، والثقافة، وحتى لدواعي صون الأمن، لا تزال النساء يعانين من الإقصاء من عملية صنع القرار في ما يتعلق بالصراعات. وكثيرا ما يتم تهميشهن بينما ينكب الرجال على التوسط من أجل التوصل إلى اتفاقات سلام. ولحسن الطالع، يزداد اعتراض النساء على وجهة النظر هذه، وتزداد مطالبتهن بإشراكهن باعتبارهن صاحبات مصلحة في مجتمعاتهن. ويجب تعزيز إمكاناتهن باعتبارهن من بناة السلام.

الجهود المتضافرة مطلوبة لدعم وتعزيز قدرات المرأة واتصالاتها بحيث يمكنها أن تشارك في جميع عمليات بناء السلام وتوطيده. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي قام بها مختلف أصحاب المصالح، وخصوصا أولئك الموجودون في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني ومختلف القادة السياسيين الوطنيين، لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وتعزيزه.

ولئن كنا نشعر بالتشجيع جراء المشاركة المتنامية للمرأة في بلدان خارجة من الصراع، لا نزال قلقين إزاء التمثيل الضعيف للمرأة عبر جميع مجالات ومستويات عمليات صنع القرار. والعمل الإيجابي استراتيجية ينبغي اعتبارها في المجالات التي يتدنى فيها التمثيل بشكل بارز. وهذا تدبير هام في جميع المجتمعات التي عليها معالجة فجوات قائمة.

بالإضافة إلى معالجة هذا القصور، تحتاج المرأة أيضا في أوضاع الصراع وما بعد الصراع إلى الدعم لتضمن أن صوتها يمكنه صياغة المسائل التي تقلقها، وأنه مسموع ومأخوذ في الاعتبار. وفي هذا الصدد، تحتاج الدعوة للمساواة بين الجنسين إلى معالجة متواصلة، وليس كحدث منفرد. وللرجال والفتيان أيضا دور يؤدونه في تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وينبغي لنا إشراكهم بفعالية في ذلك.

إن تعزيز المساواة بين الجنسين يحتاج إلى التزام القيادة السياسية ومؤسسات حساسة تجاه الجنسانية. إن خلق وتعزيز آلية للمنظور الجنساني الوطني في البلدان الخارجة من الصراع بحاجة إلى الدعم، لتسهيل التنفيذ والرصد لمختلف أدوات المساواة بين الجنسين وتقدم المرأة، بما فيها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إننا نلحظ بقلق الانتهاكات المتواصلة لحقوق المرأة، وخصوصا العنف الجنسي القائم على الجنسانية، الذي يرتكب ضد المرأة في أوضاع الصراع وما بعد الصراع. ونحن ندين بشدة جميع هذه الانتهاكات. وتنبغي محاكمة مرتكبي هذه الانتهاكات، وتعويض المرأة التي تواجه تلك الأعمال الفظيعة عن معاناتها.

بالإضافة إلى العنف الجنسي والعنف القائم على الجنسانية، يجب توفير العدالة للمرأة في الكثير من المجالات الأخرى، كالوصول إلى الموارد الإنتاجية، كالأرض مثلا، والسيطرة عليها، وضرورة تمكينها اقتصاديا إذا أردنا أن نحمي المرأة والأطفال من كونهم عرضة للعنف والتحرش

والاستغلال الجنسي، وللإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد فإن تعميم المنظور الجنساني في الإصلاح القضائي والقطاع الأمني يجب دعمه بصفته مسألة ذات أولوية.

فيما ندين بشدة جميع أعمال العنف الجنسي، من المشجع أن نلاحظ الكيفية التي تواجه بها الأمانة العامة وإدارة عمليات حفظ السلام الممارسات غير المشروعة في بعثات حفظ السلام. وإننا نؤيد التدابير التي اتخذها الأمين العام لكبح هذه الجرائم. ونحث جميع البلدان المساهمة في القوات على أن تكفل إعلام الموظفين جيدا، وتدريبهم كما ينبغي لمنع ارتكاب مثل تلك الأعمال. وفضلا على ذلك، ينبغي التحقيق في جميع الانتهاكات ومثول مقترفيها أمام العدالة.

ومما يثلج الصدر تشكيل لجنة بناء السلام. وإذا ما أعطيت هذه اللجنة الموارد الكافية ستؤدي دورا هاما في معالجة المساواة بين الجنسين على كل الصعد، وخصوصا أثناء عملية تطوير استراتيجيات البلد لتوطيد السلام. إلا أن لجنة بناء السلام ومكتب دعمها سيحتاجان إلى بناء القدرات والدعم في مساعيها لتعميم منظور جنساني. وفي هذا الصدد، نشجع على أن يضم مكتب الدعم خبيرا جنسانيا.

يوضح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أنه لا يمكننا أن نتحمل بعد تجاهل الاعتداءات الجنسية التي تتعرض لها النساء والفتيات أثناء الصراعات المسلحة وفي أعقابها، كما لا يمكننا أن نتجاهل مساهمة المرأة في البحث عن السلام فعلينا مسؤولية دعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، باعتباره وسيلة لتسخير مساهمات المرأة في بناء السلام لمجتمعاتنا وبلداننا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

بعد مضي ستة أعوام على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حان الوقت من جديد لرصد التقدم الذي تحقق، وتجديد التزامنا بالتحرك نحو تحقيق الأهداف الواردة في هذا القرار الهام.

إن توطيد السلام ينطوي على مسعى وعملية يتطلّبان نهجا شاملا، يشارك فيه جميع أصحاب المصالح، ويشمل الدعم الدولي المستدام، بما فيه دعم الأمم المتحدة. وتقوم المرأة بدور حاسم في مثل هذه المساعي والعمليات. وقد أسهم القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشكل بارز في تعزيز قدرة المرأة على الالتزام كليا ببناء مجتمعها، وضمان سلام مستدام، ومنع تجدد الصراعات. وقد كان هذا ولا يزال ركنا أساسيا في توطيد السلام.

أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع الجهود التي بذلها المستشار الخاص بشأن المسائل الجنسانية وتقدم المرأة، والجهود التي قامت بها إدارة عمليات بناء السلام، والصندوق الإنمائي للأمم المتحدة من أجل المرأة، وجميع الوكالات الأخرى الإنمائية والإنسانية ووكالات دعم حقوق الإنسان، والمنظمات والمجموعات، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، للمضي قدما بالأهداف الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مع الاعتراف الكامل بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

نرحب بحقيقة أن أهمية إدماج المنظورات الجنسانية في أنشطة بناء السلام ملحوظة بصورة محددة ومؤكدة لدى لجنة بناء السلام التي تركز عملها في سيراليون وبوروندي. ونتوقع لنتيجة مناقشات اليوم، إلى جانب المقترحات المفيدة التي تم طرحها، أن تنعكس بصورة ملائمة في عمل لجنة بناء السلام بقصد توفير مزيد من المساعدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

في رأينا أن المناقشة حول دور المرأة والسلام والأمن وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ينبغي أن تبلغ وتتبلّغ من مفهوم الأمن البشري والنهج المركز على السكان، الذي

تدعمه. إن تعزيز قدرة كل فرد وحماية الأفراد من التهديدات لسلامتهم ومصلحتهم الأساسية هما الهدف الأساسي للأمن البشري. وينبغي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن يسهم في تعزيز الأمن البشري للمرأة. كما ينبغي أن يعزز الإصلاحات المؤسسية التي تستكمل احتياجات المرأة وأولوياتها لترسيخ قدرتها وحمايتها.

إن اليابان، كجزء من جهودها لتعزيز الأمن البشري عمليا في الميدان، ساعدت في إنشاء الصندوق الائتماني للأمن البشري التابع للأمم المتحدة عام ١٩٩٩. وفي السنوات الأخيرة، دعم هذا الصندوق أكثر من ١٦٠ مشروعا في أكثر من ٩٠ بلدا وإقليما، أسهم العديد منها في تمكين المرأة والطفل وحمايتهما. وإذ نبقي هذا الهدف في الأذهان، فإن الكثير من المشاريع التي أقرت بموجب الصندوق الائتماني قد تم تنفيذها بالمشاركة مع منظمات غير حكومية ومجموعات من المجتمع المدني ناشطة في هذا المجال. ومن الأمثلة على ذلك، منظمة غير حكومية محلية تدعى دوشرهاموي في بوروندي، تقوم بدور المنسق السيدة كريستين ميثورمبوي، التي ألقت بيانا هنا اليوم. ومن الأنشطة الأخرى التي تنفذها دوشرهاموي مشروع يهدف إلى مساعدة النساء العائدات والمهجرات داخليا على تحسين قدراتهن الاقتصادية، بما يسهل التصالح المجتمعي والتعايش بين السكان المحليين والعائدين والمهجرين داخليا.

لمشاركة المرأة أهمية كبرى في ضمان توطيد السلام وإعادة بناء المجتمع. والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يوفر الإطار الضروري لذلك، فينبغي تنفيذه بكل الحيوية والدعم اللذين يستحقهما. واليابان تنوي مواصلة القيام بأقصى جهدها للمساهمة في بلوغ تلك الغاية.

أستأنف الآن مهمتي بصفتي رئيسا للمجلس.

في هذه المرحلة، أود إبلاغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل جزر القمر، يطلب فيها دعوته للمشاركة في النظر في البند الوارد في جدول أعمال المجلس.

ووفقا للممارسة المعتادة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للمشاركة من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

بما أنه ليس هناك اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عبود (جزر القمر) مقعدا في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): اسمح لي، سيدي، أن أهنئكم على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر. ويسعدنا أن اليابان قررت عقد هذه المناقشة المفتوحة قبل أيام قليلة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الذي يوافق الذكرى السنوية السادسة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

ونشكر السيدة راشيل مايانجا، المستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، على عرضها تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن. ويشير التقرير إلى التقدم المحرز في تطبيق خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في المنظومة بأسرها، وإلى الصعوبات التي تمت مواجهتها، بما في ذلك الصعوبات المتعلقة بتحليل المشاكل الجنسانية وإدماج منظور جنساني في أعمال المنظمة. والالتزام بالموافقة على اتخاذ وتنسيق إجراء في إطار منظومة الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء ضروري لتحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وكولومبيا تؤيد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بقوة، بوصفها إحدى البلدان التي روّجت للقرار، وبوصفها عضواً في فريق الأصدقاء الذي يحث على تنفيذه ويعمل على نشره. وكانت كولومبيا قد قدمت في عام ٢٠٠٤ تقريراً إلى الأمين العام عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذه.

وإدراكا من كولومبيا أن المسؤولية الرئيسية في تنفيذ القرار تقع على عاتق الدول الأعضاء، فقد شرعت في تنفيذه من خلال سن تشريعات ووضع برامج خاصة تحظى بتعاون منظومة الأمم المتحدة ودعمها. وكان صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة حليفا مهما منذ إنشاء برنامج كولومبيا للسلام والأمن في عام ٢٠٠٣. واعتمدت كولومبيا أيضاً قوانين لحماية المرأة وتشجيع مشاركتها. وتحابي تشريعات كولومبيا الأسر التي تعولها أنثى، وتضمن أن تشغل المرأة نسبة ٣٠ في المائة من المناصب الحكومية على مستوى صنع القرار في مختلف فروع وأجهزة الإدارة العامة. وكان للتشريعات أثر إضافي على مشاركة المرأة.

وما فتئ نشر وترويج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يحتل أولوية مستمرة في العمل التنسيقي للمكتب الاستشاري الرئاسي لمساواة المرأة ووزارة الخارجية.

وقد شارك بلدي بنشاط في أول دورة تدريب معنية بالمرأة والصراع وبناء السلام في منطقة الأنديز، المعقودة في ليما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تحت رعاية النساء المناضلات من أجل السلام. وبعد شهر من ذلك، عُقدت مناسبة مماثلة في بوغوتا، بمشاركة واسعة من القطاع العام وممثلي المجتمع المدني وأكاديميين بهدف الترويج للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإبراز العناصر التي يمكن أن تُدمِج المنظور الجنساني في برامج وسياسات وإجراءات بناء السلام.

إن سياسة الأمن الديمقراطي التي تطبقها كولومبيا تستند إلى رؤية شاملة لا تشمل الجوانب الأمنية فحسب، ولكنها تشمل أيضاً عنصري العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية. وفي هذا الإطار، لدى كولومبيا سياسة إصلاح اجتماعي تهدف، في جملة أهداف، إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة الجنسانية.

ولتحقيق هذه الغاية، نستخدم سبع أدوات: ثورة تعليمية، وحماية اجتماعية، وتعزيز التضامن الاقتصادي، والإدارة الاجتماعية للمناطق الريفية والخدمات العامة، وإضفاء طابع ديمقراطي على حيازة الممتلكات، ونوعية حياة مضمونة في المناطق الحضرية. وتتضمن كل آلية من هذه الآليات آلية للمتابعة.

ونتيجة لتشريع سنه الكونغرس، أنشأ المكتب الاستشاري الرئاسي لمساواة المرأة منصب مراقب الشؤون الجنسانية، الذي أُنيطت به مسؤولية إدماج المنظور الجنساني في تحليل النتائج التي تحققت في المجالات سالفة الذكر.

ولتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تضمنت خطتنا الإنمائية الوطنية، المحددة في الفصل المعني بالعدالة الاجتماعية، تنفيذ سياسات تحابي المرأة، وفقاً لمعايير جنسانية شاملة لمختلف القطاعات، يتولى تنسيقها المكتب الاستشاري الرئاسي لمساواة المرأة. وحدد المكتب الاستشاري - وهو الجهة التي توجه سياسات الحكومة في هذا الميدان - سياسة تتعلق بالمرأة بوصفها بانية سلام ومحفِّز للتنمية. وهذه نقطة البداية التي تحدد انطلاقاً منها تفاصيل الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات الموجهة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

شجع المكتب الاستشاري أيضاً اتفاقاً وطنياً بشأن المساواة بين الرجل والمرأة. ولهذا الاتفاق أهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لأنه لا يعمل على النهوض بإدماج المنظور الجنساني في السياسة العامة فحسب، بل يعزز

أيضاً مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة في المجتمع على أساس شروط مساوية لمشاركة الرجل.

وحكومة كولومبيا تلتزم التزاماً راسخاً بتحقيق أهداف المرأة، وتعزيز وحماية حقوقها، والنهوض بمشاركتها الكاملة في الحياة العامة. ومن الأهداف المحددة للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، إدراج المنظور الجنساني في السياسة الخارجية وبرنامج التعاون الدولي، مع التركيز على قضايا التنمية الاجتماعية.

ومنذ عام ٢٠٠٢، عملت حكومة بلدي، من خلال وزارة الخارجية و المكتب الاستشاري الرئاسي لمساواة المرأة، على تنسيق الجهود لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكان من بين تلك المبادرات إنشاء إطار معني بالمرأة والسلام والأمن اعتمد في نهاية المطاف برنامجاً عاماً يتعلق بموضوع المرأة وإدماجها في الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق السلام في كولومبيا.

وأود أن أشدد على أن بناء السلام والحفاظ عليه بالنسبة لحكومة كولومبيا، لا يقتصر على التوصل إلى اتفاقات سلام مع الجماعات المسلحة غير المشروعة. فالحكومة تُبقي دائماً نصب عينيها الحاجة إلى الحفاظ على السلام وتعزيزه من خلال إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية وعمالة أعلى، وبالتالي تحقيق قدر أكبر من الوصول إلى فرص التعليم والصحة والأمن الاجتماعي. ونحن مقتنعون أن هذا هو السبيل الوحيد لبناء مجتمعات أكثر عدالة وديمقراطية، وإعطاء المرأة المكان الذي تستحقه في إطار التنمية والمساواة الاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة بريز غوتيريث (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بشكرك، سيدي، على عقد هذه المناقشة، وأشكر ممثلي الأمانة العامة على الإحاطة الإعلامية المثيرة للاهتمام والملهمة التي استمعنا إليها هذا الصباح. فقد حددوا خط سير مناقشة اليوم.

منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما فتئت غواتيمالا تدعم الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس لضمان تنفيذ القرار تنفيذاً مستمراً وشاملاً. ونشهد الاهتمام المتزايد في جميع أنحاء العالم بحالة النساء والفتيات في الصراع المسلح. وندين بشدة استمرار العنف الذي يُرتكب على أساس نوع الجنس في حالات الصراع، والاستغلال الجنسي، والعنف بصورة عامة والإساءة.

ونشدد أيضاً على ضرورة وضع حد لإفلات الجناة من العقاب ليتسنى تحقيق السلام والعدالة والمصالحة الحقيقية في مناطق الصراع، مما يضمن عدم استمرار تمتك النسيج الاجتماعي للمجتمعات، وبناء سلام دائم وقوي.

لقد عانت غواتيمالا من الصراع المسلح لمدة تزيد على ثلاثة عقود، وأثناء التفاوض على اتفاقات السلام في غواتيمالا، التي وقعت في عام ١٩٩٦، أضيف جزء كامل يشير تحديداً إلى أهمية دور المرأة في الحفاظ على السلام، لا سيما المرأة من السكان الأصليين. وهناك جزء كامل آخر أيضاً عن أهمية مشاركة المرأة في تعزيز تأثير المجتمع المدني.

وفي ذلك الإطار، نتفق مع رؤية السيدة مكاسكي بشأن الدور المُحفز للجنة بناء السلام والمزايا النسبية التي يمكن أن تتمتع بها في هذا الصدد في الحالات على أرض الواقع.

ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره (S/2006/770) الذي ناقش أوجه القصور في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بصراحة وشمولية، مُتيحا بذلك إمكانية اعتماد التدابير

الجماعية المطلوبة لتصحيح أوجه القصور هذه. وفي الوقت ذاته، أشار التقرير إلى الفرص التي توفرها خطة العمل لتنفيذ القرار وأقر بالتقدم الذي تحقق حتى الآن.

ونود أن نسلط الضوء على العمل الذي أنجزه مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة العمل. ونشكر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة على إعداده دليلا لتخطيط الإجراءات الوطنية معنونا ''المساواة في الأمن، وإضفاء الطابع الجنساني على السلام''، مما سيساعد بدون شك على بناء القدرات الوطنية مع مراعاة المنظور الجنساني.

نود أن نشكر جميع أجهزة وصناديق المنظومة التي تعمل لضمان مشاركة المرأة في كل مراحل عمليات حفظ السلام وبناء السلام - وبالأخص صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي يشجع مشاركة المرأة في غواتيمالا في العمليات الانتخابية وفي التدريب على القيادة في المجتمعات والحكومات المحلية منذ عام ١٩٩٧. كما نشكر إدارة عمليات حفظ السلام على إسهامها في جهود تعزيز مشاركة المرأة في الوحدات الغواتيمالية ضمن بعثات الأمم المتحدة.

وكما نقول في بلادنا، فهناك فجوة واسعة بين الأقوال والأفعال. ولا يزال هدف المساواة بين الجنسين بعيد المنال، على الرغم من أنه منصوص عليه في الميثاق وأُعيد التأكيد عليه في العديد من صكوك القانون الدولي والتشديد عليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومما يؤسف له، حسبما يكشف التقرير، أنه بعد ست سنوات من صدور قرار مجلس الأمن وبعد ٦١ عاما من إنشاء الأمم المتحدة، فإن نسبة ٢٦,٠٧ في المائة فقط من قرارات المجلس تتضمن عبارات تشير إلى المرأة أو القضايا الجنسانية. ويظهر ذلك أن مستوى وفائنا بالالتزامات التي تعهدنا بها في مجال النهوض بالمرأة ما زال أقل من التوقعات بكثير. وثمة حاجة إلى المزيد من الدعم في هذا المجال، حيث أنه مُفتقد بشدة.

وفي غواتيمالا، ندرك جيدا أهمية مشاركة المرأة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مجتمعاتهن الأصلية. ويجب دمج منظور جنساني بطريقة منهجية في جميع الجهود المتعددة الأوجه للدول الأعضاء والأمم المتحدة، وينبغي أن يصبح عنصرا رئيسيا في سياساتها وبرامجها وأنشطتها. ولكن، في المقام الأول، يجب أن يكون موضوعا مركزيا في صون السلم والأمن الدوليين.

وجيش غواتيمالا يُشرك النساء منذ استئناف مشاركته في عمليات حفظ السلام. وهناك حاليا ٧ نساء من بين ٨٥ جنديا غواتيماليا منتشرين ضمن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وللمرة الأولى في تاريخنا، تم تعيين امرأة برتبة ملازم لقيادة وحدة عمليات. وهناك أيضا ٧ نساء ضمن ١١٤ جنديا غواتيماليا منتشرين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولكل تلك الأسباب، يوافق وفد بلادي على التدابير التي أوصى بها الأمين العام في تقريره، ولا سيما إنشاء نظام فعال للمساءلة والرصد والإبلاغ لدورة جديدة من خطة العمل التي سيجري تجديدها في عام ٢٠٠٧. ونأمل أن يشمل ذلك المنظومة بالكامل. ونوافق على أنه ينبغي الإعداد للتجديد وفقا للنتائج والتدابير الواردة في التقرير. ونؤيد، على وجه الخصوص، تجديد خطة العمل لجعلها أداة لإعداد البرامج والرصد والإبلاغ المبني على النتائج.

ونعتقد كذلك أنه ينبغي تحميل رؤساء الوحدات والممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام المسؤولية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نعزز القدرة على التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وزيادة التنسيق داخل المنظومة، ولا سيما

على الأرض، وتقديم حوافز لمشاركة جميع قطاعات المجتمع المدني المهتمة.

إن عدم إشراك النساء والفتيات على جميع مستويات بناء القدرات في مجال بناء السلام سيجعلهن أكثر الجماعات ضعفا ولن تأخذ أعداء التعايش السلمي هن شفقة ولا رحمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة أسمادي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، وفد بلادي يشكركم على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الهام، ويشكر الأمين العام على تقريره الذي جاء في حينه (S/2006/770) بشأن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

يقدم لنا التقرير صورة مختلطة من الفرص التي اغتنمت وتلك التي أُهدرت. ووفقا للتقرير، يجري تنفيذ الخطة بصورة محدودة بمعرفة بعض الوكالات المتخصصة. ولكن لا تزال هناك بعض التحديات، مثل عدم الفهم الكافي للتحليل الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وضعف القيادة والالتزام فيما يتعلق بتنفيذ الخطة وقلة التنسيق والاستخدام غير الكافي للخبرات المتاحة. ولمواجهة تلك التحديات، لا بد من حدوث تغيير عام في التوجيهات والرؤى فيما يتعلق بأهمية المرأة بوصفها صانعة سلام وحافظة سلام.

وحتى الآن، وبعد الجهود الكثيرة لجعل تعميم مراعاة المنظور الجنساني أمرا معتادا على مستوى منظومة الأمم المتحدة، لا يمكن القول في الواقع إن جميع وكالات وهيئات الأمم المتحدة تركز على القضايا الجنسانية أو تذكرها في عملها. ومع ذلك، فإن التقرير يوفر أساسا لبعض التفاؤل إزاء المستقبل، لا سيما فيما يتعلق بدور المرأة في أنشطة المنظومة لحفظ السلام وصنع السلام. لكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد في ذلك المجال.

غير أن الأمر الذي مازال يدعو إلى القلق بعد ثمانية أشهر من تنفيذ الخطة هو ضعف التنسيق، الأمر الذي يمكن إدراجه ضمن الفجوات المؤسسية والتحديات التي تؤثر على منظومة الأمم المتحدة. وستتحسن الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لإدماج المنظور الجنساني في مسائل السلم والأمن بدرجة كبيرة إذا تسنى الحد من التداخل والازدواجية. ويجب أن تُحاط الوكالات علما بما تقوم به نظيراتها وينبغي ألا تنخرط في نفس الأنشطة. ويتطلب علاج هذه الحالة تحسين نشر وتبادل المعلومات بين هيئات الأمم المتحدة.

ووفد بلادي يُشدد على الحاجة الملحة إلى المزيد من العمل لتسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جانب كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما في جهودها لمواصلة التفاعل القوي المتعدد الجوانب مع الدول الأعضاء.

إن وفد بلادي يحيط علما بالتدابير التي أقرها كيانات الأمم المتحدة المختلفة لتنفيذ القرار على المستوى الوطني ومستوى المجتمع المحلي. إلا أنه من الضروري القيام بهذه المساعي بالتشاور الكامل مع السلطات الوطنية.

وعلى المستوى الدولي، ينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار تماما تشكيل فريق عامل أو إنشاء مركز تنسيق بشأن المرأة والسلام والأمن في إطار مجلس الأمن، تماشيا مع التوصيات الواردة في التقرير. ولكن سيكون من المفيد بنفس الدرجة أن يسمح المجلس، حسبما يقترح التقرير، بمشاركة أوسع لأعضاء الأمم المتحدة في عمله. ومن شأن ذلك زيادة الحساسية تجاه مسألة الإسهامات الفعلية والمحتملة للمرأة في السلام والأمن وتعزيز الالتزامات بهذا الخصوص.

وتعتقد إندونيسيا أن تنفيذ خطة العمل يمثل المرحلة الأولى في إنجاز استراتيجية منسقة جيدا ومبنية على النتائج

على نطاق المنظومة. ولكي تنجح هذه الاستراتيجية، فإنها تتطلب قيادة ملتزمة وحساسة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، يدعمها بصورة نشطة نساء في مواقع صنع القرارات، تساعد إجراءاتها على توطيد السلام. وسيكون ترتيبا جيدا أيضا أن يتفاعل المجلس مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى عن كثب أكثر لإثراء بصيرته فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات وتحسين عملية صنع القرارات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل بنغلاديش، وأعطيه الكلمة.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): سأكون مقصرا إذ لم أبدأ بالإشادة بالرئاسة اليابانية لقيادتها الفعالة لهذا المحفل. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي، على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة. فهي تتناول موضوعا أثيرا لدينا.

مرت ست سنوات على صدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبُني هذا القرار التاريخي في الأساس على فرضية بسيطة هي الوصول المتكافئ للنساء والمشاركة الكاملة لهن على جميع مستويات هيكل السلطة، وارتبطت به بنغلاديش عن قرب بصفتها عضوا في المجلس في ذلك الوقت. ويمثل دور المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها عنصرا أساسيا في تحقيق السلام والأمن وإدامتهما. وفي هذا الصدد، أصدرت الرئاسة البنغلاديشية لمجلس الأمن بيانا في يوم المرأة في آذار/مارس عام ٢٠٠٠. وتُوج ذلك في نهاية المطاف بصدور القرار. وغني عن البيان، أن بنغلاديش ملتزمة بشدة بتنفيذ ذلك القرار تنفيذا كاملا وفعالا.

والنساء هن الأشد معاناة بين ضحايا الصراعات. وفي عمليات السلام، يجري في الغالب حرمانهن من المكاسب؛ فأصواتهن غير مسموعة بالكامل - أو حتى لا تُسمع. وبعد ست سنوات من صدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا بحاجة إلى مزيد من التدبُر بشأن أفضل السبل لتحقيق هدفه. ونحن بحاجة إلى تحليل التحديات وكيفية التغلب عليها. ونحن بحاجة إلى أن نضمن التمثيل الكافي للمرأة على جميع مستويات صنع القرار في منع نشوب الصراعات. ويجب أن يشمل ذلك آليات للإنذار المبكر، سواء أثناء الأعمال القتالية أو خلال إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع.

والمشاركة الفعالة للمرأة في مفاوضات السلام لا تُقاس بالأرقام ولكن بسلطتهن في صنع القرار. ولا يمكن إنكار أن دور المرأة في تعزيز السلام لا يزال حيويا.

ونرحب باستعراض خطة العمل على نطاق المنظومة هذا العام. ونأمل أن ننجح في التغلب على أوجه القصور عبر تضافر الجهود خلال السنوات المقبلة. وأملنا أن تؤخذ العوامل الجغرافية والثقافية والعرقية في الاعتبار عند إدماج منظور جنساني على مستوى منظومة الأمم المتحدة بالكامل. كما ينبغي تعبئة الموارد الكافية لذلك الغرض. والمشاركة النشطة للمجتمع المدني والمنظمات الحكومية مطلب أساسي في هذا السياق.

ومن واقع تجربتنا الوطنية، نعتقد أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة متطلبان أساسيان للتنمية وكذلك للاستقرار الاجتماعي بصورة مطلقة. ويمكن أن يطلق الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، مقترنا بتوفير تسهيلات للقروض متناهية الصغر، العنان لمهارات المرأة في تنظيم المشاريع. ويُفضي تمكين المرأة إلى تهميش الأفكار والأفعال المتطرفة في المجتمع. وهذا يعالج سببا جذريا من أسباب العنف والإرهاب. ومنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦ لرائد القروض متناهية الصغر الأستاذ يونس من مصرف غرامين يُظهر بوضوح الصلة بين تخفيف حدة الفقر وتمكين المرأة والسلام.

وعلى الرغم من القيود العديدة المتنوعة، ضربت بنغلاديش مثالا في هذا المجال. وهي على استعداد لتشاطر أفضل الممارسات مع من هم في وضع مماثل.

وكانت التجربة الهامة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على كل مستويات صنع القرارات تجربة مختلفة. ومن المؤسف أن العنف ضد المرأة ما زال يحدث في حالات الحرب. وهذا هو الحال أيضا في أوقات السلم. ولقد أدمجنا المنظورات الجنسانية في بعض جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إلا أنه ما زال يتعين عمل الكثير في جهود بناء السلام بعد الصراع. وبنغلاديش بصفتها من أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تدرك دوما مسؤولياتها فيما يتعلق بإدماج عناصر أساسية من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في التدريب المسبق لحفظة السلام قبل عمليات نشر القوات.

وكعنصر في لجنة بناء السلام، سنظل نركز على أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبدا هذا جليا في أثناء المداولات بشأن سيراليون وبورندي. وسنبذل قصارى جهدنا أيضا لكفالة استدامة نداءاتنا لكل وكالات الأمم المتحدة في هذا الشأن.

ونرى أن حماية النساء والفتيات من أعمال العنف والانتهاكات القائمة على أساس نوع الجنس مسؤولية رئيسية مستمرة. وينبغي ألا يكون هناك تسامح على الإطلاق مع مرتكبي هذه الأعمال. ولن نسمح بأي إفلات من العقاب في هذا المجال. وكلنا نتفق على أن ذلك هدف نبيل بحق، بل من العسير أن يكون هناك هدف أنبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

وأرى أنها فرصة مناسبة هنا أيضا أن أعرب عن تهانينا لبنغلاديش على منح السيد محمد يونس جائزة نوبل للسلام.

أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة إسكوبار (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): ترحب إسبانيا بمبادرة الرئاسة اليابانية بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المرأة في بناء السلام.

وإسبانيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

ومسألة دور المرأة في بناء السلام مسألة عظيمة الأهمية، لأنه يمكن في العمليات الانتقالية التي تلي الصراع وصنع الأسس اللازمة لإقامة مجتمع ديمقراطي يقوم على المساواة، شريطة مراعاة احتياجات وأولويات النساء والرجال طوال هذه العملية. ويجب أن ترتكز هذه الجهود على احترام حقوق الإنسان، ويجب أن تنم عن وجود إدراك لأوجه الخلاف وعدم المساواة بين الجنسين، التي يمكن أن تزداد تفاقما في نهاية الصراع إذا منعت النساء والفتيات من المشاركة التامة في عمليات إعادة البناء والاستفادة منها.

ويلزم، في هذا الصدد، توفر عدد من العناصر. فيجب أن يشارك الرجال والنساء على قدم المساواة في الجهود الرامية إلى صيانة السلم والأمن. ويجب إدراج منظور جنساني في كل جوانب بناء السلام، مما يكفل وضع احتياجات النساء والفتيات، والرجال، والصبية جميعها على قدم المساواة وبطريقة منهجية. ويجب حماية النساء والفتيات من الإساءة الجنسية والعنف القائم على أساس جنساني، ويجب أيضا وضع حد للإفلات من العقاب. وهذا يقتضي إشراك المرأة، التي تسند إليهن عادة أدوار ثانوية، في عمليات صنع القرارات التي تؤدي إلى اعتماد التغييرات المؤسسية، والقضائية، والسياسية، والتعليمية، والاقتصادية اللازمة.

ويكون تعزيز المساواة على كل المستويات أكثر صعوبة في حالة عدم توفر الموارد، وتهميش مبادرات المرأة. وتمثل خطط العمل أدوات مفيدة في تحقيق هذه الغاية، وتتطلب وجود آليات استعراض ذات كفاءة، كما أنها تقتضي بطبيعة الحال توفر التمويل الذي يفضل من الناحية المثالية أن يأتي من الميزانيات العادية. والنساء والأطفال في الميدان يمكنهم، بالمساعدة الدولية، أن يحصلوا على فرص العمل، وأن يعملوا حقوقهم السياسية وأيضا جميع حقوقهم. ومسألة التعويضات للضحايا موضوع النظر المتعمق من جانب فريق الخبراء الذي أنشأه الأمين العام، تحت رئاسة سمو الأمير زيد بن الحسين، ممثل الأردن. وقد أصدر تقريرا مستنيرا جدا. وإسبانيا ممتنة لمشاهدة تشكيل فريق جديد من الخبراء له ولاية كهذه.

ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في إمكانية إنشاء وظيفة منسق مسؤول عن المسائل الجنسانية والمسائل الأخرى المتعلقة بالتنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأهمية القرار يجب أن تتجاوز الاحتفال الضروري والمثير فكريا، بالذكرى السنوية المصادفة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لاتخاذ القرار بتوافق الآراء. ومنذ سنة ٢٠٠٠، من الـ ٢٦١ قرارا أو نصا لمجلس الأمن ٣٩ فقط تشمل أي إشارة إلى المسائل الجنسانية. ومن القرارات الـ ٥٩ المتخذة في سنة ٢٠٠٤ خمسة فقط تناولت مسألة العنف ضد المرأة وثمانية فقط أشارت إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتولي إسبانيا الأهمية الكبيرة للتنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). في سنة ٢٠٠٤، وقع معا وزير الخارجية السويد آنئذ ووزير الخارجية والتعاون في أسبانيا على مقال معنون ''النساء والسلام والأمن'' أدين فيه، في جملة أمور، غياب مشاركة النساء في عمليات السلام.

وفي نفس تلك السنة، في مجلس الأمن، سلطت إسبانيا الضوء على أهمية أن يدرس المجلس دراسة جادة إنشاء آلية دائمة للمتابعة الفعالة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في سياق مختلف حالات الصراع التي يعالجها على أساس مستمر.

وفي تطور آخر، أعدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وثيقة تتضمن المبادئ التوجيهية الرئيسية لسياستها الجنسانية. وتشمل تلك المبادئ المتطلبات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإسبانيا، التي سترأس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سنة ٢٠٠٧، تعتزم نشر المعلومات عن القرار وتشجيع وتنظيم أحداث تتعلق به، وبذلك تعطيه الأهمية التي يستحقها.

والخطة الإرشادية المعتمدة مؤخرا للتعاون الإسباني، عن الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، تولي الأولوية للبنود المتعلقة بحل الصراعات وأيضا بالمسائل الجنسانية في السياسات الإنمائية. وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هدف رئيسي بالنسبة إلى الحكومة الإسبانية. وإسبانيا، التي ازدادت مساعدتها الإنمائية الرسمية في مجال المسائل المتعلقة بالجنس بنسبة ٧٠ في المائة في السنتين الماضيتين، تشارك في مشاريع ترمي إلى ضمان حقوق الإنسان للنساء والأطفال، بخاصة فيما يتعلق بتمكين النساء الاقتصادي والسياسي في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع وفي بناء السلام - في البوسنة والهرسك، وألبانيا ولبنان والعراق وأيضا في مناطق أخرى تحتل الأولوية الأولى بالنسبة إلى التعاون الإسباني مثل أفريقيا جنوب الصحراء وموزامبيق.

وتعتزم إسبانيا دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي تتعاون معه فعلا، في سياق المشاريع قيد التنفيذ في ليبريا التي شارك وزيرها للشؤون الجنسانية والتنمية في حلقة يوم الاثنين الماضي هذا.

والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بتمويل التعاون الإسباني، وضع خططا في سنة ٢٠٠٦ لتمكين النساء على المستويين المحلي والوطني في مختلف عمليات التعمير، بخاصة في أمريكا اللاتينية.

وختاما، أنشأت الحكومة الإسبانية فريقا من الخبراء، ومنهم وزراء معنيون وخبراء مستقلون من العالم الأكاديمي والمجتمع المدني، بغرض صياغة خطة عمل وطنية من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونحن نتوقع أن نفرغ من صياغة خلال السنة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل فيجي.

السيد كاو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم وأعضاء المجلس على فرصة الكلام عن موضوع المرأة والسلام والأمن.

تؤيد فيجي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2006/770) عن المرأة والسلام والأمن. وحدد التقرير الفجوات والفرص التي تعرضها خطة العمل الشاملة للمنظومة، وبالتالي يقدم بعض العلاجات. ونحن نحث المجلس على تبني توصيات التقرير وندعو أيضا كل دولة من الدول الأعضاء إلى أداء دورها حسب الاقتضاء.

وتعتبر فيجي قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الصك الدولي المرشد للسياسات والممارسات الوطنية في جميع جوانب الوقاية من الصراع، ومفاوضات السلام، والتعمير بعد انتهاء الصراع. والأهم من ذلك أن القرار هو السلطة فيما يتعلق بالأبعاد الجنسانية ودور المرأة في هذه المجالات، وخصوصا حفظ السلام وبناء السلام. ولذلك نؤيد الدعوة إلى التنفيذ السريع للإجراءات التي من شأنها أن تعزز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعجل به، بخاصة من قِبل منظومة الأمم المتحدة عن طريق إشراك الدول الأعضاء وغيرها من الجهات الفاعلة.

يجب على جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة أن تكون لها، بالشراكة مع الدول الأعضاء، الملكية والقيادة للعملية إذا أريد اتخاذ تدابير المساواة الجنسانية الموجزة في القرار.

وندعو أيضا المجتمع الدولي والجهات الشريكة إلى مساعدة الدول الأعضاء التي تحتاج إلى المساعدة في تنفيذ العملية. وثمة مجال بحاجة إلى الانتباه الفوري وهو وضع خطط العمل الوطنية كعلاج للتنفيذ غير المنهجي والمخصص على الصعيد الوطني. والبلدان النامية الصغيرة مثل فيجي بحاجة إلى الإرشاد والشراكات في مجالات القدرة والمهارات الفنية بشأن صياغة وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية المستندة إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وخطط واستراتيجيات العمل هذه يجب تطويرها بعد المشاورات الواسعة النطاق مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، وينبغي أن تشمل آليات الرصد وتقديم التقارير.

وطوال ست سنوات، بقيت المسألة قيد نظر مجلس الأمن، ولكن، على الرغم من إنجاز بعض المنجزات العظيمة – التي تشمل صياغة الخطة – فإننا نعتقد بأنه يمكن إنجاز ما هو أكثر من ذلك. وخيارا المنسق والفريق العامل على مستوى الخبراء لضمان الدمج الفعال للقرار في عمل المجلس فكرتان تواصل فيجي الدعوة لهما. وسندعو، بصفتنا عضوا في لجنة بناء السلام في جلستها الافتتاحية، إلى بذل مزيد من الجهود النشيطة من جانب اللجنة ومكتب الدعم لضمان وضع برامج فعالة عملية المنحى لضمان مشاركة النساء في بناء السلام.

وقادتنا في منطقة المحيط الهادئ أعادوا التأكيد، في اجتماعهم الذي عقدوه في نادي بفيجي هذا الأسبوع، على التزامهم بتشغيل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في البلدان الجزرية الأعضاء في المنتدى. وتم تكليف أمانة المنتدى بتقديم المساعدة الفنية المناسبة إلى البلدان الأعضاء عن طريق إطار خطة منطقة المحيط الهادئ وإطار إعلان بيكيتاوا ٢٠٠٠.

ونشيد أيضا بجهات شريكة أخرى، وخصوصا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي شكل عاملا قويا في النهوض بالقرار عن طريق برامجه المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة، على الدعم والمساعدة اللذين قدمتهما تلك الجهات للبرامج الوطنية. وفيجي بلد مستفيد على نحو مباشر من برامج الدعم التي يوفرها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في منطقة المحيط الهادئ، والتي نشعر بالامتنان عليها، ونطلب إلى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أن تحذو نفس الحذو.

وثمة مشروع تموله وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة – ''القرار ١٣٢٥ لصانعي السياسة والمنظمات غير الحكومية'' – في جزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة وفيجي سيشهد تدريب مجموعة أساسية من المنظمات غير الحكومية وصانعي السياسة الأساسيين بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وستضمن ترجمته إلى اللغات المحلية وتتبنى الاستراتيجيات المناسبة لتنفيذه.

والنساء في فيجي ينشطن في جهود بناء السلام، على الرغم من أن التحديات والقيود، التي تشمل الافتقار إلى القدرات وإلى سياسة مناسبة تضمن الدمج والتمكين الكاملين، لا تزال تواجهنا. وفي هذا السياق نسعى إلى الحصول على قدر أكبر من المساعدة وفرص الشراكة، بما في ذلك تشاطر الخبرات، لتعزيز مشاركة نسائنا في حفظ السلام وبناء السلام. والتدريب الجنساني الذي أجراه مركز معالجة الأزمات المعني بالمرأة الفيجية لبعض وحدات الشرطة والوحدات العسكرية في فيجي، وخصوصا تلك المعنية بأنشطة حفظ السلام، مثال على الشراكة الفعالة على المستوى المحلي.

وفي خطة فيجي للعمل ١٩٩٩-٢٠٠٨ أقررنا بوضوح بالتزامنا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بإحراز المزيد من التقدم في المساواة بين الجنسين من خلال استراتيجيات مختلفة لتمكين المرأة في فيجي. ورغم أنه ما زال يتعين علينا أن نحقق إمكانية نسائنا، فإن الإرادة السياسية السائدة والجهود التي تبذلها حكومتنا والمجتمع المدني، بالترافق مع دعم وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ستحرز نتائج إيجابية فيما يتعلق بتنفيذ القرار في فيجي ومنطقة المحيط الهادئ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على مبادرتكم الهامة بعقد هذه المناقشة العلنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وتركيزها على دور المرأة في توطيد السلام. وأشعر بالامتنان لكم على الورقة المفاهيمية الهامة (S/2006/793، المرفق) التي قدمتموها لنا بوصفها مرشدا. وأود أن أشيد بجميع الذين تكلموا من الأمانة العامة والهيئات المختلفة المعنية على ثراء بياناتهم.

وإذ نجتمع بعد بدء أعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، علينا أن نعطي زخما سياسيا وعمليا جديدا لتنفيذ الالتزامات والاستراتيجيات وخطط العمل التي تم اعتمادها والمتصلة، في جملة أمور، بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وبغية بلوغ الأهداف حسب المواعيد النهائية، ينبغي أن ندعم دعما كاملا تنفيذ المبادئ المبينة في النص الأساسي

الذي قدمه رئيس مجلس الأمن ويرمي، بشكل خاص، إلى تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة في صون وبناء السلام والأمن؛ وحماية النساء والفتيات من انتهاكات حقوقهن، وخاصة العنف الجنسي والقائم على التحيز الجنسي والاتجار بالنساء؛ واتخاذ تدابير لإنهاء الإفلات من العقاب؛ وضمان مشاركة النساء على قدم المساواة في هيئات اتخاذ القرار وفي السياسات والبرامج والميزانيات وإصلاح المؤسسات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛ وتقديم المساعدة التقنية والمالية الوافية لتدريب النساء وبناء قدراتهن وإجراء البحوث والتوثيق فيما يتعلق بالمرأة.

وبالإضافة إلى تنفيذ هذه المبادئ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجوانب رئيسية معينة لمتابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لأنها ذات صلة بالتحديات المعقدة لبناء السلام. وبالتالي، يستحسن، أولا، على المستوى الوطني، دعم مبادرات النساء وأعمالهن بغية تعزيز السلام والمصالحة؛ وضمان الانتقال السلس نحو التنمية المستدامة؛ وتوجيه الحكومة وجميع أصحاب المصلحة، وخاصة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بحيث يمكن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن يدفع عجلة العمل وأن يبقى في صميم عملية السلام والتنمية.

وفي هذا السياق، وبغية إحياء الذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تنظم السيدة الأولى لجمهورية غينيا اليوم في كوناكري، وتحت إشراف مؤسستها، مؤسسة السيدة هنريتي كونتي، أنشطة ثقافية مختلفة ومؤتمرا لتعزيز روح ذلك القرار التاريخي بشأن المرأة والسلام والأمن في غينيا وفي البلدان المجاورة.

وبدعم من الحكومة وفريق قطري للأمم المتحدة، وفي المقام الأول، من السيدة راشيل مايانيا، المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، تود السيدة الأولى أيضا أن تشيد بالإسهام الفعال الذي قدمه مكتب غينيا لشبكة الوزيرات والبرلمانيات الأفريقيات المدعومة من رابطة نساء اتحاد نهر مانو في إجراء مفاوضات تعزز إعادة السلام والاستقرار والمصالحة في المنطقة دون الإقليمية.

ثانيا، وعلى المستويين الإقليمي والدولي، علينا أن نتخذ خطوات فعالة لإجبار جميع المعنيين على إبرام شراكات وتحالفات مع السلطات والمجموعات وشبكات النساء على المستويين المحلي والوطني، بغية التنفيذ المنسق والكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

كما أن علينا أن نعمل للنهوض بمختلف أنواع أنشطة النساء في البلدان الخارجة من الصراع أو البلدان التي ظلت متأثرة لفترة طويلة بالصراع، بتقديم القدرات التقنية المهنية الوافية، وتوفير الموارد المناسبة وتوفير إمكانية الحصول على مختلف مصادر السلطة والمسؤولية.

إن إجراء استعراض للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من منظور بناء السلام يمثل أملا لنساء غينيا، وأملا لأفريقيا وأملا للعالم بأسره. ويجب ألا يصبح هذا الأمل بلا طائل. ويمكن إجراء الاستعراض إذا تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته وأبدى الإرادة السياسية اللازمة وتصرف طبقا لالتزاماته.

وأخيرا، يود بلدي أن يغتنم هذه الفرصة، بوصفه صديقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ليؤكد من جديد على التزامه التام بالنجاح الكامل للعمل الحالي لمجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليسوتو.

السيد مايما (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي بالتحديد، أنغولا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند،

ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق وبلدي ليسوتو.

ونشكر المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والأمين العام المساعد لمكتب دعم بناء السلام، على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات.

ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2006/770) ونعتبره تقييما شاملا لتنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وبالتالي نشيد بمكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة على الدور المحوري الذي اضطلع به في إعداد التقرير. كما تجدر الإشادة بالرد الإيجابي للكيانات الأخرى للأمم المتحدة التي أسهمت في السعي نحو نجاح تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة.

ومثَّل اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خطوة كبيرة نحو حماية النساء في حالات الصراع واعترافا بالفرق الكبير الذي تحدثه النساء حينما يشاركن بفعالية في تسوية الصراعات وعمليات السلام. وبالتالي نشيد إشادة كبيرة بالالتزام الذي أبداه الأمين العام في التكليف بإجراء دارسة لاستعراض تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة. ونحن على ثقة بأن نتائج الدراسة ستساعد في تسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومما يشجعنا أن الدراسة أظهرت أن جميع أصحاب المصلحة أحرزوا تقدما كبيرا في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وذلك يظهر الأهمية التي نوليها لهذا القرار الذي يمكن، إن تم تنفيذه بفعالية، أن ينقذ حياة الملايين. ويعترف القرار بتأثير الصراع المسلح على النساء ويشدد على أهمية المشاركة المتساوية للنساء في تسوية الصراعات وبالتالي في تعزيز السلام والأمن. ولذلك نحن على اقتناع بأنه، باضطلاع المزيد من النساء بدور فعال في عمليات بناء السلام، يمكن إنجاز الكثير من العمل.

وتدرك حكوماتنا إدراكا جيدا الدور المحوري الذي تضطلع به النساء حينما يتم تدريبهن في مجال الإنذار المبكر من أجل منع نشوب الصراع. وقد أشير في الواقع، إلى أن المرأة كانت من بين الأوائل الذين حذروا من نشوب الصراعات الوشيكة في المناطق التي تعيش فيها. ولكن للأسف، ما زال صوتها يصطدم بالتجاهل. وفي هذا الصدد، فإننا نوافق على الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام حول ضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز القدرات في الميدان للتأكد من مشاركة المرأة الكاملة في جميع مراحل عملية السلام، لا سيما في المفاوضات وفي تنفيذ اتفاقات السلام.

وبالتالي، فإننا نقدر التدابير المتخذة من جانب إدارة عمليات حفظ السلام بشأن عقد اجتماعات منتظمة مع ممثلات المرأة في البلدان المتأثرة بالصراع. ولكن الحقيقة المرة هي أن العديد من البلدان لا يوجد فيها سوى عدد قليل من الإناث اللاتي يمثلن النساء، حيث أن المرأة بشكل عام لا تشارك في الحياة السياسية وليس لها مواقع في عملية اتخاذ القرارات. ولذلك فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تشدد على أهمية إعطاء أولوية لتمكين المرأة، الأمر الذي يسمح لها بالمشاركة في الحياة السياسية وفي عملية اتخاذ القرارات.

وتدين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أعمال العنف الجنسي ضد المرأة والفتاة، ولا سيما تلك التي يرتكبها أعضاء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وموظفو المنظمات الدولية الأخرى المكلفون بحماية المرأة في حالات الصراع المسلح. ومما يبعث على الأسى أن ينقضّ أولئك المكلفون

بمهمة حماية المدنيين خلال الصراعات المسلحة على أضعف الفئات في المجتمعات المتأثرة. ولذا نرحب باستراتيجية الأمين العام للتصدي لأعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، نرحب، بصفة خاصة، بالطريقة التي ينعكس فيها هذا الجهد في شروط التعيينات في قوات الشرطة والمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، وما شابه ذلك. وغني عن القول، أن التقدم الهام الذي تم إحرازه يجب أن ترافقه جهود ملموسة إضافية.

إن التعجيل بتنفيذ التوصيات أمر أساسي من أجل تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن بحاجة إلى التصدي للثغرات والتحديات التي كشف عنها تقرير الأمين العام لكي تتمكن منظومة الأمم المتحدة من التنفيذ الفعال لخطة العمل على نطاق المنظومة. والدول الأعضاء أيضا لها دور حاسم في دعم منظومة الأمم المتحدة ورصد التقدم من أجل التأكد من نجاح التنفيذ. ونحن في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نتعهد بالقيام بنصيبنا من الجهد.

في الختام، نود أن نعبر عن تأييدنا لتوصيات الأمين العام إلى مجلس الأمن بتجديد خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠٠٧.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل مصر، وأعطيه الكلمة.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشيد باليابان لقرارها بعقد هذه الجلسة، وأن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره (S/2006/770) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين الذين قدموا اليوم بيانات افتتاحية.

وإذ نستعرض التقرير المرحلي الأول عن تنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن لدينا مشاعر متفاوتة بالإنجاز المقترن ببعض الارتباك. فالاستبيان الذي أرسل إلى ٣٩ من هيئات الأمم المتحدة حول وضع تنفيذ القرار وخطة العمل تمخض عن ردود من عدد لم يتجاوز ٢٩ هيئة. ولم يوضح التقرير ما إذا كانت بقية الهيئات قد رفضت التعاون مع الدراسة أو أن موقفها قد عبر عن مجرد عدم اكتراث بالموضوع. وسوف نكون شاكرين لو تلقينا إيضاحا بهذا الشأن.

وفي غضون ذلك، كان مستغربا بالنسبة لوفد بلدي أن نقرأ في الفقرة ٣٨ من التقرير اعترافا واضحا بأن خطة العمل على نطاق المنظومة لم توضع كاستراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بل كتجميع لأنشطة يُعتزم تنفيذها أو لأنشطة جارية لدى هيئات الأمم المتحدة في مجالات العمل التي لديها خبرات وموارد بشأنها. وهذا القول الخطير يبين بوضوح أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تقود عملية النهوض بالمرأة، وهو ما ينبغي أن يحدث من خلال تحديد الولايات التي يجب أن تنفذها الأمانة العامة قدر استطاعتها، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة المرأة و السلام والأمن.

إن مناقشات الفريقين المختصين التي جرت خلال العملية المؤدية إلى إعداد التقرير اقتصرت على أعضاء مجلس الأمن وعلى من يطلق عليهم أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من ناحية، وعلى فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، من ناحية ثانية. ولم تضم تمثيلا أوسع لأعضاء للجمعية العامة. والموضوع مرتبط بالولاية الأصلية للجمعية العامة والهيئات المنشأة عملا بالمعاهدات لرصد هذه القضايا الهامة، وأبرزها اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وينبغي أن يكون لمثل هذه الأجهزة الرئيسية وهيئات المعاهدات رأي في وضع هذه الاستراتيجية. أضف إلى ذلك، أن تصنيف الدول الأعضاء كأصدقاء أو غير أصدقاء للقرار يخلق تقسيما مصطنعا يؤدي إلى إساءة الفهم وينبغي حذفه من التقرير. إننا

جميعا نؤيد تعزيز دور المرأة في مجالات السلام والأمن. ولا يوجد أصدقاء أو أعداء للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتعرّض التقرير إلى جملة واسعة من الأنشطة التي تعنى بها الأمم المتحدة، مشيرا إلى وجود ثغرات وتحديات كثيرة. ولكن الموضوع الأساسي، الذي نؤيده تأييدا كاملا، هو أن الجهود المبذولة لتوطيد العلاقة بين المرأة والسلام والأمن ينبغي الاضطلاع بها على المستوى الوطني، وأن دور الأمم المتحدة هو أن تدعم هذه الجهود، الأمر الذي يستدعي تدوين الملكية الوطنية لهذه الجهود وفقا لقدرات البلد المعني، آخذين بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد في حالة صراع أو في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وعند التصدي للثغرات والتحديات المؤسسية، علينا أن نعترف بأن انتشار الأنشطة دون تنسيق بين ٣٩ هيئة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها، مع ما يرافق ذلك من ضعف نظام المساءلة ونقص الموارد في الميزانية العادية – مع الاعتماد شبه الكلي على التبرعات الطوعية التي ترصد لبلدان معينة – كل ذلك يشكل وصفة تؤدي إلى الفشل. ويجب أن نسلم بأن المسألة الرئيسية المطروحة قيد البحث هي ما إذا كان النهوض بالمرأة والجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ينبغي أن تعتني بها جميع الهيئات في الأمانة العامة، مع وجود آلية للتنسيق الوثيق تضمن تحقيق النتائج، أو هل ينبغي أن يتركز كل ذلك في بعض أجزاء الأمانة العامة. وتقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة ستكون له أهمية حاسمة في تركيز مناقشاتنا بشأن مركزية أو لا مركزية التصدي لقضايا المرأة في المنظمة.

وينبغي لجهودنا في هذه المرحلة أن تركز على توسيع نطاق المشاورات بحيث تشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الهيئات الجديدة، وبخاصة لجنة بناء السلام. وسيوفر ذلك أساسا قويا لصياغة خطة عمل على نطاق المنظومة تعكس ما ترغب الدول الأعضاء في المنظمة الاضطلاع به، ولتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها من الميزانية العادية. ونعتقد أن خطة العمل ينبغي أن تصبح استراتيجية كاملة للأمم المتحدة، تكون لها أهداف واضحة ويجب أن تكفل الأمانة العامة تنفيذها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غاياردو هيرنانديس (السلفادور) (تكلمت بالانكليزية): ترحب السلفادور بمبادرتكم، السيد الرئيس، بإجراء هذه المناقشة المفتوحة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية السادسة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ومما لا شك فيه أن القرار يشكل أساسا للبحث الشامل للقضايا الجنسانية في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وهو بهذه الطريقة يفتح المجال لمشاركة المرأة النشطة في مفاوضات السلام وعمليات المصالحة الوطنية.

وتوفر لجنة بناء السلام فرصة جديدة لتنفيذ نهج شامل إزاء القضايا الجنسانية المقترحة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويتطلب توطيد السلام الدائم النهوض بمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على كل المستويات، لا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية.

وانطلاقا من خبرتنا، يمكننا القول إن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام مكملة لجهود بناء السلام. وهذه المشاركة تعزز المصالحة ودمج المقاتلات والمتمردات من حركات المعارضة في مؤسسات شرعية. ولهذا السبب، نرى أن من المهم تعيين مسؤول مختص في إطار مكتب دعم بناء السلام، يكون مسؤولا عن متابعة إدماج المنظور الجنساني في استراتيجيات بناء السلام، سواء في اللجنة التنظيمية أو في

اجتماعات مخصصة لبلدان معينة. ومن الأمور الهامة أيضا، ضمان إدراج هذا المنظور في الأعمال الموضوعية للجنة بشأن بناء السلام والمصالحة والتنمية.

ويجب أن نُقر أيضا بأن ثمة تفاوتا في تجارب النساء والفتيات ومشاركتهم في إطار الصراع المسلح، وبناء السلام وحفظ السلام والإعمار والمصالحة. واليوم، نعرف، مع الأسف، أن النساء والفتيات أصبحن أهدافا استراتيجية في حالات الصراع المسلح، وهي حالة لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبلها مطلقا.

والسلفادور تدرك ما تتسم به عواقب الصراع المسلح من تعقد. وبناء على خبرتنا الشخصية، نرى أمورا، منها كيف تتأثر الهجرة الدولية بالحالة المذكورة. ولذلك، نعتبر أن من المناسب التركيز على الآثار الجنسانية للهجرة الدولية بعد الصراع، خاصة عندما تكون الهجرة أثرا مباشرا للحرب. وينبغي أن نفهم أيضا كيف تؤثر هذه الحالة بصورة غير متناسبة على النساء والفتيات.

ومن الأمور المعترف بها على نطاق واسع أن هناك تأنيثا متزايدا للهجرة الدولية. ولذلك، من الأهمية بمكان تشجيع إجراء تحليل جنساني شامل لهذه الظاهرة، بغية تنفيذ تدابير ترمي إلى حماية حقوق الإنسان للمرأة.

ومن الأمور الهامة أيضا مراعاة ما بين المسائل الجنسانية وعمليات حفظ السلام في نطاق الأمم المتحدة من صلة. ولقد جرت عدة مناقشات حول ضرورة إدماج المنظور الجنساني في عمليات بناء السلام، بغية تخفيف الأثر السلبي للأنشطة غير المشروعة التي يرتكبها أفراد يشاركون في عمليات حفظ السلام، وما يتصل بها من أنواع العنف ضد المرأة، لقد آن أوان العمل.

وينبغي كذلك تشجيع مبادرات إدارة عمليات حفظ السلام لتعزيز الآليات المؤسسية اللازمة لتعزيز إدماج المسائل الجنسانية بصورة متزايدة في مختلف عمليات بناء السلام. ولذلك، نؤيد إنشاء وحدات خاصة بالشؤون الجنسانية في نطاق عمليات حفظ السلام ذاتها.

وترحب السلفادور بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخاصة دليل رسم الخطط الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، الذي أعده المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. ونرى أن إعداد خطط عمل وطنية لتنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو بلا شك خطوة إبداعية، لازمة، إذا أردنا إحراز تقدم في مجال إدماج المنظور الجنساني في السلم والأمن.

وختاما، أؤكد مرة أخرى تأييد السلفادور للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتزامها بإحراز تقدم في مجال إدماج المنظور الجنساني في جميع المجالات، بوصفه استراتيجية فعالة للحد من الفقر وتمكين المرأة وتحقيق التنمية المستدامة التي ننشدها جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، لا بد لي، وأنا أخاطب مجلسكم الموقر للمرة الأولى، من إسداء تهنئة خاصة لشخصكم الكريم على ما أبديتم من الحصافة والحكمة خلال ترؤسكم للمجلس لهذا الشهر. لقد تفاعلنا مع رئاستكم المتميزة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر حول العديد من المواضيع ذات الصلة. وقد كنتم مصدرا للإلهام والحكمة. كما لا بد لي من أن أعرب عن تقديرنا التام للاهتمام الذي ظل يوليه مجلس الأمن لموضوع تعزيز السلام في السودان.

لا بد لنا اليوم ونحن نتداول حول قضايا المرأة والسلام والأمن من أن نشير ابتداء إلى مرجعية مجلس الأمن

في هذا الأمر، ممثلة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يُشكل موجهات عمل متكاملة فيما يتعلق بوضع المرأة ودورها، بما يتسق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وبما يتفق أيضا مع الالتزامات التي وردت في إعلان ومنهاج عمل بيجين، وما جاء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة حول المرأة والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين، وبصفة خاصة الالتزامات ذات الصلة بوضع المرأة والصراع المسلح، وهي:

> ”كفالة ودعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع مستويات صنع القرار وتنفيذه فيما يخص الأنشطة الإنمائية وعمليات السلام، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وتسويتها“. (دإ-٢٣/٣، المرفق، الفقرة ٨٦ (ب))

ألا قاتل الله الحروب والنزاعات! فحيثما نشبت الحرب، كانت هناك انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على حد سواء. فالحرب هي الحرب. ومما يبعث على الأسى حقا، أن الأغلبية العظمى من المتأثرين بالصراعات المسلحة هم المدنيون، وأن النساء والأطفال هم الشريحة الأكثر تضررا بصفة مباشرة أو بتحولهم إلى لاجئين ومشردين داخليا. ولعلنا نشير هنا إلى طلب مجلسكم الموقر من الأمين العام تقديم خطة عمل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تشمل مجالات العمل الرئيسية في ميدان المرأة والسلام والأمن، وتوفر إطارا للأنشطة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع كافة، بغرض التعامل مع هذه القضية الهامة من خلال استراتيجيات تهدف إلى تعزيز المنظور الجنساني وبناء القدرات وتطوير المنظمات النسائية المحلية والإقليمية بحيث يتكامل دور الأمم المتحدة مع الدور القطري والإقليمي.

إن تعزيز المفهوم الجنساني في مناطق النزاعات يستوجب أن تشمل برامج التأهيل وإعادة الإعمار في تلك البلدان معالجات تستهدف تعزيز مشاركة المرأة عمليا في هذه الجوانب مع تقديم المساعدات الفنية والتقنية، لا سيما برامج التدريب النسوية في مجالات الصحة والتعليم؛ والتعويل هنا يكون على وكالات الأمم المتحدة وإداراتها ذات الصلة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، من خلال تنسيق برامج مشتركة خاصة بالنساء والفتيات. ولعلنا نشير هنا إلى تجربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث نظم حملة لرفع الوعي في ذلك القطر الشقيق، عالج من خلالها كافة الشواغل الجنسانية أثناء تنفيذه برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى المستوى الوطني، ظلت قضية المرأة إحدى أولوياتنا، حيث تضمّن كل من اتفاق السلام الشامل واتفاق السلام في دارفور نصوصا كفلت دور المرأة وحضورها الفاعل في صناعة السلام وتطبيق بنوده. وغني عن القول هنا، أن موروثاتنا وقيمنا تخص المرأة بوضع مميز، يراعي كينونتها ويحفظ لها من الاحترام والحقوق أضعاف ما نصّت عليه الاتفاقيات والصكوك. كما أن تشريعاتنا الوطنية ظلت منذ الاستقلال تحفظ للمرأة مكانا رائدا ومشاركة فعالة، نشير منها، على سبيل المثال، إلى أن البرلمان السوداني يعتبر أول مؤسسة تشريعية في المنطقة في فترة التحرر الوطني تشارك فيها المرأة بانتخابات حرة، تمثيلا للقطاع الفئوي والفعاليات السياسية، وذلك قبل ٥٠ عاما من الآن. وقد ظل هذا هو ديدن السودان منذ الاستقلال وحتى تاريخ اليوم، حيث تحظى المرأة بنسبة مقدرة في البرلمان تفوق معظم الدول في المنطقة. وامتداداً لذلك الإرث المبكر، فقد ظل تمثيل المرأة

ومشاركتها يطّردان عبر التاريخ. لذا ظلت المرأة ممثلة على جميع مستويات صناعة وتنفيذ القرار، بدءا من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والبرلمان وانتهاء بالمؤسسات والوزارات، علاوة على حضورها الطاغي والفعال في تنظيمات المجتمع المدني. ومن هنا، فإن مشاركة المرأة السودانية جنبا إلى جنب مع الرجل في ترجمة السلام إلى واقع مُعاش عبر هذه الاتفاقات استصحبت كل الموجهات التي نحن بصددها الآن.

ونحن على ثقة بأن مداولات هذا المجلس اليوم حول المرأة والسلام والأمن ستنعكس إيجابياً على واقع المرأة ومكانتها المتوخاة في العالم اليوم. ونرجو أن نقترح أن تضاف الملاحظات التي أبدتها الوفود المختلفة اليوم إلى خطة عمل متكاملة حول المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الطيبة التي وجّهها إلى الرئاسة.

أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل.

السيدة شاحار (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن بينما نحيي الذكرى السنوية السادسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن هذا العام يستحق أيضا تنويهاً خاصا به بوصفه يصادف الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ومنذ عام ١٩٧٦، قدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مساعدة مالية وتقنية لآلاف المبادرات الابتكارية في جميع أرجاء العالم هدفت إلى تعزيز تمكين النساء والمساواة بين الجنسين. ولا شك أن الصندوق أثّر على حياة النساء والفتيات في أكثر من ١٠٠ بلد. وهنا في الأمم المتحدة بشكل خاص، ساعد الصندوق على جعل أصوات النساء مسموعة بشأن المسائل الجوهرية ودعا إلى تنفيذ الالتزامات التي قطعتها دول العالم للمرأة في جميع أرجاء العالم.

وتؤمن إسرائيل بأنه لا بد أن تضطلع النساء بدور متساو في جميع جوانب شؤون الدولة وفي المجتمع المدني. ولا يساورنا شك في أن النهوض بالنساء وتقدمهن لن يترجما إلى أقل من النهوض والتقدم للجميع. ولذلك، تبقى إسرائيل ملتزمة بمبادئ وأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين، فضلا عن المبادئ الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها قادتنا قبل عام.

ونرحب بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام، وهي ستساعد على ضمان إيلاء اهتمام أوثق للمنظورات الجنسانية في أنشطة منع نشوب الصراعات وحفظ السلام. وبالمثل، نناشد الأمين العام مواصلة تحديد مرشحات للمناصب الرفيعة المستوى في إطار منظومة الأمم المتحدة، مع إيلاء اهتمام خاص لمناصب الممثلين الخاصين. ونثق بأن هذا الأمر سيبقى من أولويات الأمين العام المقبل أيضا.

إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج على المستوى الدولي والوطني يشكل عاملا حاسما في منع التمييز على أساس الجنس والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وإذا أريد للنساء أن يشهدن فعلا الاعتراف باحتياجاتهن ومصالحهن في اتفاقات السلام، يجب أن توفر لهن إمكانية الوصول إلى مفاوضات السلام في المراحل المبكرة قدر الإمكان. وتحقيقا لتلك الغاية، دأبت إسرائيل على العمل، من خلال الحكومة والقنوات غير الحكومية، على زيادة الوعي وتعزيز صوت النساء في مفاوضات السلام وعمليات تسوية الصراعات.

وفي إسرائيل، تواصل برامج مثل برنامج Isha I'sha – وتعني ”من المرأة إلى المرأة“ – تنفيذ القرار ١٣٢٥

(٢٠٠٠) من خلال الوسائل المختلفة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توزيع الترجمات العبرية للقرار؛ وتوزيع ونشر المعلومات عن القرار في الهيئات الوطنية والإقليمية وغير الحكومية؛ وتنظيم حملات لزيادة الوعي من خلال أعمال العلاقات العامة وتغطية وسائط الإعلام؛ ورصد وتوثيق تأثير القرار على النساء والفتيات. كما أن برنامج Isha I'sha قام بتوزيع وثائق ومعلومات على مركز البحوث التابع للبرلمان الإسرائيلي، الذي يعمل على وضع توصيات قانونية للتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إسرائيل.

وبالمثل، تم تعديل القانون الإسرائيلي لمساواة المرأة في الحقوق قبل عام ونصف، بروح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – مما يلزم الحكومة الإسرائيلية الآن بأن تضم نساء في أي فريق تعيّنه لمفاوضات بناء السلام وتسوية الصراع.

وربما كان من الجدير بالذكر أن بعض الوسطاء الرئيسيين الذين يشاركون حاليا في الدعوة لتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هن نساء، ومن بينهن وزيرتنا للخارجية بالذات، تسيبي ليفني؛ ووزيرة الخارجية في الولايات المتحدة كوندليزا رايس ؛ ووزيرة الخارجية اليونانية ثيودورا باكويانيس، التي تولت رئاسة جلسة استثنائية لمجلس الأمن الشهر الماضي؛ والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل؛ ووزيرة الخارجية البريطانية والعديد من النساء المرموقات الأخريات – نساء يمثلن اليوم القائدات الفعالات لمبادرة سياسية للسلام في منطقتنا. وهؤلاء النساء الكفؤات بصورة غير عادية يجلبن، انطلاقا من مهاراتهن بالذات، وفيما نرجو، من العمل المرن والقوي لحركة النساء الإسرائيليات – الفلسطينيات للسلام، طاقة جديدة وديناميكية للمفاوضات.

ولكن انتخاب حماس، وهي منظمة إرهابية، لقيادة الحكومة الفلسطينية أدى إلى عرقلة عملية المفاوضات.

وإضافة إلى ذلك، فإن انتخاب حماس زاد من صعوبة انتساب القائدات والممثلات من الجانب الفلسطيني لمفاوضات السلام.

ومن الناحية الأخرى، هناك حركة مرئية للنساء الإسرائيليات، تشمل كل المجتمع المدني والطيف السياسي، تدعو إلى السلام. وفي التقدير لمنظمات الدعوة والمنظمات غير الحكومية المذكورة وفعاليتها دليل على حيوية الديمقراطية والتعددية الإسرائيلية. وتعتز إسرائيل اعتزازا كبيرا بقيادتهن.

وعلى نحو أكثر تحديدا، وبروح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اجتمعت النساء الإسرائيليات والفلسطينيات، تحت إشراف اللجنة الدولية للمرأة لتحقيق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني العادل والمستدام، مرة أخرى هذا العام هنا في نيويورك. وأدت زيارتهن الأخيرة، التي تمت الشهر الماضي خلال افتتاح الدورة، في وقت المناقشة العامة، إلى تيسير عقد اجتماعات مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في المفاوضات الإقليمية ومفاوضات السلام، في مسعى لاستئناف الحوار وفتح المزيد من قنوات الاتصال.

إن إسرائيل عازمة على أن تضطلع المرأة بدور فعال بشكل متزايد في مفاوضات السلام، ونحن ملتزمون بالنهوض بدور المرأة في جميع جوانب المجتمع. ويحدونا الأمل في أن يؤدي الدور القوي للنساء في مفاوضات السلام إلى بناء جسور دائمة للتفاهم مع جيراننا والتمكن من إعادة فتح حوار لتنشيط آفاق السلام.

وكما قالت ذات مرة غولدا مايير، المرأة الوحيدة في إسرائيل التي شغلت منصب رئيس الوزراء، فإن ''البديل الوحيد للحرب هو السلام. والطريق الوحيد الذي يؤدي إلى السلام هو المفاوضات''.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كرواتيا.

السيدة ملادينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود، باسم وفدي، أن أهنئ الرئاسة اليابانية على عقد هذه المناقشة لإحياء الذكرى السادسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وكرواتيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أوضح بعض آراء حكومتي بشأن هذه المسألة.

ما السبب في أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالنسبة لنا؟ لأنه يدعو إلى حماية النساء والفتيات في حالات الصراع على نطاق العالم ويعطي المرأة دورا فعالا في بناء السلام فضلا عن حالات ما بعد انتهاء الصراع. وتؤمن كرواتيا بأن من الأهمية القصوى أن يناقش مجلس الأمن هذه المسألة، ولكن الأمر الأهم هو أن ينفذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وعلى المجتمع الدولي ألا يبقى سلبياً في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن غير المقبول في القرن الحادي والعشرين، أن يستمر استغلال المرأة واغتصابها وتعذيبها في الصراعات على نطاق العالم، بل واستخدامها أداة للحرب. ومما يزيد من إهانة المجتمع الدولي أن تصبح المرأة في معظم الأحيان ضحية الأوضاع في مرحلة ما بعد الصراع. يجب معاقبة من أساء لها دون استثناء. فإذا بعثنا قوات للحماية، يجب أن نضمن تلك الحماية. وبسبب كل ذلك بالتحديد يصبح من الضروري إعطاء المرأة دورا أكثر أهمية في عمليات بناء السلام.

إن كرواتيا تؤيد بحزم البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي بشأن دمج الجنس في كل جانب من جوانب عمل لجنة بناء السلام ومكتب تعزيز بناء السلام وأن المساواة الجنسانية شرط لتحقيق السلام والأمن.

إن كرواتيا ترى أن وقف تهميش المرأة في عمليات حفظ السلم وبناء السلم مسؤولية دولية إلى كونها مسؤولية وطنية. إننا نبذل جهدا كبيرا لزيادة إشراك المرأة في عمليات حفظ السلم، لا سيما ضمن المراقبين العسكريين والشرطة. ومن خلال الآليات الوطنية التي اعتُمدت مؤخرا مثل السياسة الوطنية لتعزيز المساواة الجنسانية للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ والتدابير الخاصة لدمج الجانب الجنساني في سياسة الأمن الوطنية وكذلك تعزيز تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي يتم دمجها الآن ورغم أن الأرقام تشير إلى إحراز بعض التقدم في هذه المسألة إلا أنه ما زال هناك تحد كبير يواجهنا وأهداف كبرى لم يتم تحقيقها بعد.

إننا نطالب اليوم بتمثيل أكبر للمرأة في عمليات مفاوضات السلام والمصالحة والإعمار في مرحلة ما بعد الحرب. ويجب علينا مواصلة تشجيع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة لا سيما الصناديق والبرامج على ترسيخ اشتراك المرأة في عملها وترشيد القضايا الجنسانية.

وفي الختام، إنه لا يمكن تحقيق المبادئ المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تحقيقا كاملا من أجل مصلحة الجميع إلا بتعزيز دور المرأة في عمليات بناء السلم وخاصة في عمليات اتخاذ القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي يقدر بالغ التقدير المبادرة التي طرحتموها يا سيادة الرئيس لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن بمناسبة الذكرى السادسة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتيجة لذلك القرار التاريخي ينظر المجتمع الدولي للمرأة ليس مجرد ضحية في حالات الصراع وإنما بوصفها مساهما هاماً في حل الصراعات ومشاركا فعالا في إعادة إعمار مجتمعاتهن. وأود كذلك أن أشكر مسؤولي الأمم المتحدة الأربعة الكبار

على إحاطاتهم وعلى العمل الجيد الذي يقومون به من أجل المرأة والفتيات.

أن ما تمخض عن الوثيقة الختامية للقمة العالمية المعقودة في عام ٢٠٠٥، وبالتركيز بكل وضوح على حقيقة أن ''تقدم المرأة هو تقدم للجميع''، يعطي اهتماما خاصا لتعزيز المساواة الجنسانية والقضاء على التمييز الجنساني. وتحدد قرارات القمة كذلك الترشيد الجنساني كوسيلة لتحقيق المساواة الجنسانية. إن حكومتي تتفق مع هذا الرأي تماما. ونتفق كذلك مع الرأي القائل بأن المساواة الجنسانية تلعب دورا هاما في تعزيز التنمية والسلم والأمن. وفي جهودنا الوطنية لتعزيز المساواة الجنسانية تلعب التقاليد والحضارة دورا هاما.

إن قوانين ميانمار التقليدية تضمن للمرأة الحرية والحقوق المتساوية بما في ذلك حق الملكية والإرث. وتضمن كذلك للمرأة حق التملك والحق في المسكن.

إن حكومة اتحاد ميانمار إذ تعمل يداً بيد مع المنظمات مثل اتحاد شؤون المرأة في ميانمار وجمعية صاحبات الأعمال في ميانمار وجمعية رعاية الأمومة والطفولة، تعزز السياسات التي تلبي بطريقة منهجية احتياجات وأولويات المرأة والفتيات والرجال والأطفال على السواء.

وتبدو نتائج هذه الجهود جلية في ميدان التعليم. فالتحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية والإعدادية يساوي التحاق الأولاد. أما على المستوى المهني فإن إجمالي التحاق الفتيات يفوق التحاق الرجال.

إن تقاليد ميانمار وحضارتها وقيمها التي ترفض وتحرم الاستغلال الجنسي للمرأة، تساهم بصورة قوية في مساعي الحكومة لحماية المرأة والفتيات من انتهاكات الحقوق الإنسانية بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

ويشاطر وفد بلدي الرأي القائل بأن التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان كلها مترابطة ويعاضد بعضها بعضاً. وفي حالات الصراع تكون المرأة والفتيات من بين أكثر المعانين. لقد عانى بلدي من حوالي خمسة عقود من التمرد. لكننا تمكّنا من خلال جهود الحكومة المصممة من تحقيق المصالحة الوطنية مع ١٧ مجموعة رئيسية متمردة وذلك بعودتها إلى الالتزام بالقانون. لقد انضم الآن ممثلو المجموعات المتمردة السابقة إلى الوفود الأخرى إلى المؤتمر الوطني الذي يضع المبادئ الأساسية لدستورنا الجديد. وتقوم نساء ميانمار أيضا بدور فعال في عملية المؤتمر الوطني.

إن الإرهاب يشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين؛ ولا يعرف حدودا وطنية. إن النساء في ميانمار وفي مقدمتهن اتحاد شؤون المرأة في ميانمار يقمن بحملات وطنية لإدانة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

وفي تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نحتاج كذلك إلى تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة في الميدان الجنساني. إن وفد بلدي يعرب عن سروره لما جاء في تقرير الأمين العام ومفاده أن هيئات الأمم المتحدة تركز على السياسات الإنمائية والأدوات التنفيذية لتيسير الترشيد الجنساني وأن التدريب الجنساني متوفر لجميع الفئات والمستويات من موظفي حفظ السلم. ويسعدنا أن نعلم أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك ميادين مثل منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر وإحلال السلم وبناء السلم. ويظهر التقرير كذلك أنه هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

لقد تشجع وفد بلدي بإنشاء لجنة بناء السلم ويأمل أن تلعب اللجنة من خلال مساندة الجهود الوطنية دوراً هاماً في تعزيز دور المرأة في توطيد السلم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل كينيا.

السيد موباري – مويتا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): إنني أنضم إلى الوفود الأخرى في تقديم التهنئة لكم يا سيادة الرئيس على الكياسة الممتازة التي تديرون بها عمل مجلس الأمن خاصة فيما يتعلق اليوم بتنظيم مناقشة بند المرأة والسلم والأمن. لقد أُثرينا من المساهمات الهامة التي قُدمت حتى الآن.

إن رئيس كينيا، فخامة السيد مواي كيباكي قد قال قبل سنة في الجمعية العامة:

> ''وتؤكد كينيا على الأهمية المركزية للمساواة بين الجنسين وتسلم بالدور الفائق الأهمية للمرأة في التنمية. ونقر أيضا بأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على تمكين المرأة. وفي إطار جهودنا لتحقيق ذلك الهدف بالكامل، اعتمدت حكومة بلدي سياسة وطنية للتنمية الجنسانية. وتهدف تلك السياسة إلى إدماج المرأة في عملية صنع القرارات من خلال الإصلاحات القانونية والتنظيمية والمؤسسية''. (A/60/PV.10، ص ٢١)

وفي هذه الغرفة قبل شهر تقريبا، تكلم سلفي بصورة مؤثرة خلال اجتماع مماثل لهذا الاجتماع، مؤكدا على مركزية الترشيد الجنساني خاصة إشراك المرأة على جميع المستويات عند مناقشة قضايا الأمن لا سيما تدابير بناء السلم في خلال فترة ما بعد الصراع.

ويوم الجمعة الماضي، وعملا بهذا الالتزام الخاص بإشراك المرأة في كل مستويات اتخاذ القرار، أقر الرئيس كيباكي تخصيص ٣٠ في المائة من وظائف الخدمات العامة للمرأة من الآن فصاعدا. وهذا ما قاله بالتحديد،

> ''توفر النساء في هذا البلد كماً هاماً لتنميتنا الاقتصادية ... ومع ذلك هناك اختلال خطير بين النساء اللواتي يعملن في قطاع الخدمات العامة وفي القطاع الخاص وبين قيادة البلاد بصورة عامة ... ومن ثم فإنني أطلب من الخدمات العامة أن تطبق العمل الإيجابي في التعيينات الجديدة لضمان أن يكون ٣٠ في المائة من التعيينات الجديدة في مؤسسات القطاع العام من النساء''.

إن كينيا تعرب عن عميق امتنانها للأمين العام لتقريره الشامل عن وضع تنفيذ القرار لا سيما من خلال خطة العمل على مستوى المنظومة التي وضعت في عام ٢٠٠٥.

ويستعرض التقرير القطاعات الرئيسية التي تم فيها إحراز تقدم ملموس ويحدد الثغرات والتحديات الماثلة في التنفيذ. وبينما أُعرب عن امتناني للعروض الممتازة الأربعة التي قدمتها الأمانة العامة صباح هذا اليوم، لا بد لي من المسارعة في القول بأنه على الرغم من التقدم المحرز لا تزال هناك تحديات عديدة قائمة في طريق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتشمل تلك التحديات عدم القدرة على فهم تنفيذ برامج تعميم المنظور الجنساني؛ والانعدام المؤسف للقيادة والالتزام بتنفيذ القرار؛ وعدم وجود آليات كافية للمساءلة؛ والافتقار إلى الموارد؛ والتنسيق المحدود المشترك بين الوكالات. وبالنظر إلى هذه التحديات، نرحب بالتوصيات الشاملة الواردة في تقرير الأمين العام الرامية إلى التغلب على تلك التحديات وتعزيز تنفيذ القرار.

وتقدِّر كينيا الخطوات الكبيرة التي قطعتها إدارة عمليات حفظ السلام في تعزيز التوازن بين الجنسين بين العاملين في مجال حفظ السلام. وكان تعيين مستشار جنساني متفرغ في بعثات حفظ السلام مفيدا جدا في هذا الصدد.

وعلى الرغم من أن تحقيق التوازن بين الجنسين لا يزال بعيد المنال، اتخذنا خطوات في الاتجاه الصحيح. وينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام مضاعفة جهودها الرامية إلى بلوغ هذا الهدف. ولا بد لها من إعداد مبادئ توجيهية فعلية ونشرها على الدول، وخاصة الدول المساهمة بقوات، من أجل ضمان بذل الجهود المعززة في تعميم المنظور الجنساني على كل صعد عمليات حفظ السلام.

واستجابة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بذلت كينيا جهودا مدروسة بغية زيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام. ولدينا حاليا، نسوة يرتدين البزة الرسمية تم نشرهن في ست من أصل ثماني بعثات لحفظ السلام نشارك فيها. ونحن مصممون على زيادة هذا العدد.

ويشدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على ضرورة إدراج المنظور الجنساني في عمليات الإعمار وبناء السلام بعد الصراع. ويسرنا ملاحظة زيادة الاهتمام بدور المرأة في عمليات إعادة البناء فيما بعد الصراع، وخاصة في القطاعات القضائية والتشريعية والانتخابية، فضلا عن إعادة بسط سيادة القانون والعدالة في الفترة الانتقالية. ولا تزال المرأة بحاجة إلى الكثير من الدعم وبناء القدرات كيما تكون فعَّالة في الهياكل الديمقراطية والقانونية الجديدة التي دأب الرجال على السيطرة عليها تقليديا.

ونواصل تشجيع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في دوره في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخاصة في تعزيز دور المرأة في بناء السلام والعمليات الانتقالية بعد الصراع، ولا سيما في القارة الأفريقية. بيد أن القيود المفروضة على التمويل والموارد تهدد بنسف هذه الجهود. ونحث الدول الأعضاء على استكشاف استراتيجيات تضمن مواءمة الموارد مع الأولويات وتوفير التمويل الكافي والمنتظم للأنشطة المتصلة بتنفيذ هذا القرار.

وأخيرا، تؤيد كينيا بقوة التوصية الرامية إلى إعادة صياغة مفهوم خطة العمل في سبيل تعزيز نظام المساءلة والرصد والإبلاغ وضمان التنسيق المعزز عبر منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن تشكيل فريق عامل تابع لمجلس الأمن أو تعيين مركز تنسيق معني بقضايا المرأة والسلام والأمن، وفقا لما أوصى به الأمين العام، ضمان التكامل والتنفيذ المنهجيين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد ريتر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): أود الإشادة بالرئاسة اليابانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المرأة في توطيد السلام. ولا تتميز هذه المبادرة بحسن التوقيت لموافقتها الذكرى السادسة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فحسب، ولكنها مهمة خصوصا، لأن لجنة بناء السلام استهلت عملها مؤخرا وعقدت أول اجتماعاتها الخاصة لبلدان معينة. وتضمنت الوثيقتان الختاميتان لكلا الاجتماعين إشارات إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وما إذا كانت تلك الإشارات ستكفل انخراط المرأة بنجاح في عمليات السلام في تلك البلدان وبلدان أخرى، مسألة ستعتمد بدرجة كبيرة على التدابير التي تُتخذ وتُعزز على الصعيد المحلي. وفي الحقيقة، شهدنا نمطا مشتركا في العديد من عمليات توطيد السلام وبناء المؤسسات يتمثل في إحالة قانون الأسرة وتسوية النزاعات في المجتمعات المحلية إلى القطاعين التقليدي والعرفي وجعلهما بعيدا عن منال الدولة. ولكن غالبا ما يبدي ذانك القطاعان مقاومة قوية لفكرة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في كل عمليات صنع القرار، بما فيها عمليات السلام. ومادامت تلك الأنواع من الترتيبات المفهومة ضمنيا بين السلطات الوطنية

والتقليدية مستمرة، سيكون من الصعوبة البالغة ترجمة الاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى إجراءات ملموسة ومستدامة.

ولهذا السبب، نعتبر أنه من الأهمية بمكان أن تنشئ لجنة بناء السلام، مع البلدان المعنية، الآليات اللازمة لتيسير مشاركة ممثلات الجماعات والشبكات النسوية المحلية القادرة على إيصال أصوات وأولويات النساء المنتميات إلى المجتمعات الريفية المحلية والريفية في الترتيبات الخاصة ببلدان معينة. ويتعين أن تشمل تلك الآليات الدعم المالي وأنواعا أخرى من الدعم المقدم إلى تلك الجماعات والشبكات بغية تمكينها من المشاركة الفعالة في لجنة بناء السلام.

وبوسع مجلس الأمن أن يضطلع بقيادة تلك الجهود بأن يصبح القدوة الحسنة وأن يزيد من استماعه لأصوات تلك الجماعات النسائية المحلية أيضا. وستكون هذه علامة واضحة على التزامه بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبينما ننوِّه بمجلس الأمن على تدابيره الرامية إلى زيادة إدراج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الأنشطة الرئيسية، نعرب عن قلقنا لأنه بعد مرور ستة أعوام على اتخاذ هذا القرار التاريخي، ليست لدى المجلس حتى الآن طريقة منهجية لضمان إدماج المنظور الجنساني في عمله. ولذا، نشارك الوفود الأخرى في دعوة المجلس إلى إنشاء مركز للتنسيق أو فريق عامل معني بالمرأة والسلام والأمن على مستوى الخبراء بغية ضمان التنفيذ المنهجي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإدماجه في عمله، بما في ذلك كل القرارات التي تنشئ بعثات لحفظ السلام أو تمدد ولايتها وفي الأطر المرجعية لرحلات بعثات مجلس الأمن وتقارير البعثات.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العديد من أصحاب المصلحة سابقا، يبدو أن هناك افتقارا مستمرا وواسع الانتشار إلى الوعي بضرورة تمكين المرأة من أداء دور فعَّال فيما يتصل بالصراعات المسلحة وبناء السلام. والأمم المتحدة وعملياتها الميدانية في وضع مثالي يسمح لها باستخدام هذا المصدر غير المستخدم بدرجة كبيرة، وفي هذا الصدد، ننوِّه بالأمين العام على تقريره عن تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة. ونرحب خصوصا بتحديد أوجه التعاون المعزز بين الوكالات في الميدان بوصفه مجالا ذا أولوية لاتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تنفيذ الخطة. وفي نفس السياق، نؤيد أيضا التشديد على التعاون بطريقة أوثق مع آليات المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة داخل البلدان، بمن في ذلك عضوية البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني. وفي الحقيقة، أشارت معظم هيئات الأمم المتحدة التي ساهمت في التقييم إلى الشراكة الفعالة مع المجتمع المدني بوصفها تحديا، ولا سيما في الميدان، وأشارت إلى عدم كفاية الربط الشبكي بالمنظمات النسوية.

وما برحت ليختنشتاين تدعو، على مدى سنوات عديدة، إلى تعيين نساء بصفتهن ممثلات أو مبعوثات خاصات للأمين العام، لأننا على اقتناع بأن تلك التعيينات يمكن أن تلعب دورا مساعدا في ترسيخ مشاركة المرأة في عمليات السلام وخاصة عندما تصل تلك العمليات إلى مراحل أكثر طابعا رسميا. وربما يكون لها أيضا تأثير إيجابي على مستوى الإبلاغ الذي لا يزال غير مرض بشأن القضايا المتصلة بالمنظور الجنساني في مجلس الأمن، وبالتالي، نعتبر أن لتلك التعيينات أهمية حاسمة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بطريقة أفضل.

بيد أن التقدم المحرز في تمثيل المرأة في تلك المناصب القيادية منذ آخر جلسة عقدها مجلس الأمن عن هذا الموضوع لا يزال مخيبا للآمال. ونحن ندرك بالطبع ضرورة تقديم أسماء المرشحين المحتملين الجيدي التأهيل لتلك المناصب إلى الأمين العام وندعو كل الدول المهتمة والمنظمات غير الحكومية بضم قواها في جمع المعلومات اللازمة. ولا يساورنا

ريب بوجود مرشحين مناسبين بما فيه الكفاية لشغل تلك المناصب. ولا يتعين علينا سوى البحث عنهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم الأخير المدرج في قائمتي ممثل جزر القمر الذي أعطيه الكلمة.

السيد عبود (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، بالنيابة عن حكومتي، إزجاء الشكر إلى وفد اليابان على عقد هذه المناقشة العلنية. وأود كذلك أن أشكر المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية التي تقدموا بها صباح هذا اليوم وعلى إظهار الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للنهوض بالمرأة والسلام والأمن في جميع أرجاء العالم والتزامه الدائم بذلك.

وكما يعلم مجلس الأمن لم يشهد بلدي منذ استقلاله عام ١٩٧٥ حالة اقتصادية مستقرة. ولقد منع ذلك العناصر الأساسية للمجتمع في جزر القمر من الانخراط بطريقة دينامية في تقدم بلدنا وتنميته.

وفي ذلك السياق، لم تتمكن المرأة في جزر القمر من ممارسة نفوذ سياسي فعلي في صنع القرارات التي تتعلق بمستقبل جزر القمر. غير أنه بانتخاب فخامة السيد أحمد عبد الله سامبي، رئيسا لاتحاد جزر القمر، يكون بلدي قد دخل الآن عهدا سياسيا جديدا.

وقد أتاح النجاح المحرز في عملية المصالحة الوطنية التي شرع أبناء جزر القمر فيها، بفضل الدعم القيم من المجتمع الدولي برمته، وجميع الشركاء الإنمائيين لجزر القمر، للمرأة القمرية فرصة حقيقية للمشاركة في صنع قرارات تهم مستقبل جزر القمر، ذلك أن بلدي التزم التزاما ثابتا بمسار الديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد.

وفي عام ٢٠٠٠، عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كان بلدي يواجه أزمة، مما منعه من أن يشارك مشاركة فعلية في إقامة آليات لضمان تعزيز مكانة المرأة في جميع أرجاء العالم. وبلدي، اتحاد جزر القمر، من الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ودستور جزر القمر يكفل المساواة الجنسانية. وقد انضم اتحاد جزر القمر إلى إعلان بيجين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المنعقد في بيجين، ومنهاج العمل الأفريقي، وعلى الصعيد الإقليمي، صادق على برتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وبذلك يكون قد اعترف بمجموعة واسعة من حقوق النساء المدنية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وكفلها. ومن الواضح رغم هذا الإطار السياسي والقانوني الملائم أن المرأة القمرية لا تزال تؤدي دورا هامشيا في عملية صنع القرار، وحضورها في هيئات صنع القرار يكاد يكون منعدما في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وفي كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣، وبرعاية أعلى السلطات السياسية والدينية في بلدي، وبدعم فني من فريق للأمم المتحدة، نظم بلدي حلقة عمل بشأن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، مكنتنا من استكشاف الاستراتيجيات المناسبة لوضع أساس دائم لمشاركة المرأة القمرية بشكل فعال في جميع مستويات عملية صنع القرار السياسي.

وفي ذلك الصدد، يستفيد مشروع لدعم مشاركة المرأة في عملية صنع القرار من الدعم المالي للصندوق الياباني لإشراك المرأة في التنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدعم الفني من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويعتبر ذلك المشروع من أولويات الحكومة القمرية بغية تهيئة بيئة مواتية لكفالة مشاركة جميع أبناء جزر القمر في مكافحتنا للفقر، من خلال تعزيز الوعي بحقوق المرأة، وتنظيم دورات تدريبية لتيسير وصول المرأة إلى مناصب

رفيعة المستوى، وتعزيز الهياكل والآليات القائمة لتشجيع المساواة الجنسانية.

ويغتنم بلدي هذه الفرصة لمناشدة جميع شركائنا وأصدقائنا هنا أن يتفضلوا بتقديم دعمهم لذلك المشروع وغيره من المشاريع المماثلة، لأنها كفيلة بتعزيز مكانة المرأة القمرية. وسيمكن ذلك بلدي من الإسهام في نجاح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يفتح آفاقا أرحب لتعزيز مكانة المرأة في شتى أرجاء العالم، بغية جعل عالمنا عالما آمنا ينعم فيه الجميع بالمساواة، وملتزما فعلا بالاعتراف بحقوق الإنسان والدفاع عنها وتشجيعها.

ولا يسعني أن أنهي بياني دون أن أشكر الشركاء الإنمائيين لجزر القمر، الذين يقدمون المساعدة لتعزيز قدراتها على الدفاع عن حقوق المرأة وتشجيعها، لا سيما حكومة اليابان، و صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على ما يقدمونه من دعم مالي لذلك المشروع الهام، الذي سيساعد بلدي على الوفاء بالتزاماته إزاء المجتمع الدولي، وإزاء مواطنيه، بغية الدفاع عن حقوق جميع أبناء جزر القمر، رجالا ونساء، وتشجيعها. عاش التعاون الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد المشاورات فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ويشير إلى البيانات الصادرة عن رئيسه المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/31) و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/32) و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/40) و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/52) التي تكرر فيها تأكيد هذا الالتزام.

”ويشير مجلس الأمن إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١)، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج المؤتمر ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، والإعلان الصادر عن الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة بمناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة (E/CN.6/2005/11)

”ويقر مجلس الأمن بالأدوار الحيوية التي تضطلع بها المرأة وبمساهمتها في توطيد السلام. ويرحب المجلس بالتقدم الذي تحقق في زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار في العديد من البلدان الخارجة من صراعات، ويطلب إلى الأمين العام حصر الممارسات الجيدة، والدروس المستفادة، وتجميعها، وتحديد الثغرات والتحديات الباقية، من أجل زيادة تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشكل يتسم بالكفاءة والفاعلية.

”ويلاحظ مجلس الأمن أن حماية المرأة وتمكينها ودعم شبكاتها ومبادراتها أمور جوهرية في توطيد السلام لتعزيز المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة وتحسين الأمن البشري للمرأة. ويشجع الدول الأعضاء والجهات المانحة والمجتمع المدني على تقديم الدعم في هذا الصدد.

”ويسلم مجلس الأمن بأهمية إدماج المنظورات الجنسانية في الإصلاح المؤسسي في البلدان الخارجة من صراعات، على الصعيدين الوطني والمحلي. ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء التي في حالات ما بعد انتهاء الصراع على ضمان

تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في عملية إصلاح مؤسساها بما يكفل أن توفر الإصلاحات، ولا سيما إصلاح قطاع الأمن وإصلاح مؤسسات القضاء واستعادة سيادة القانون، الحماية لحقوق المرأة وتأمين سلامتها. كما يطلب المجلس إلى الأمين العام كفالة أن تلبى المساعدات المقدمة من الأمم المتحدة في هذا السياق، على الوجه المناسب، احتياجات المرأة وأولوياها في ظل عملية ما بعد انتهاء الصراع.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يضمن أن تراعي برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مراعاة خاصة حالة المحاربات السابقات والنساء المرتبطات بالمحاربين وكذلك أطفالهن، وأن توفر لهن إمكانية كاملة للانتفاع بهذه البرامج.

"ويرحب مجلس الأمن بالدور الذي يمكن أن تنهض به لجنة بناء السلام في تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في عملية توطيد السلام. وفي هذا السياق، يرحب مجلس الأمن بصورة خاصة، بالموجزات التي أعدها رئيس اللجنة في الاجتماعين القطريين اللذين عقدا بصفة محددة بشأن سيراليون وبوروندي، اللذين عقدا في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

"ولا يزال يساور مجلس الأمن قلق عميق بشأن تفشي كافة أشكال العنف ضد المرأة في الصراعات المسلحة، مما يشمل القتل والتشويه والعنف الجنسي الخطير والاختطاف والاتجار بالأشخاص. ويكرر مجلس الأمن من جديد إدانته الشديدة لهذه الممارسات، ويطلب إلى جميع أطراف الصراعات المسلحة أن تكفل حماية المرأة حماية كاملة وفعالة، ويشدد على ضرورة وضع حد لإفلات المسؤولين عن أعمال العنف القائمة على أساس نوع الجنس من العقاب.

"ويكرر مجلس الأمن إدانته بأشد العبارات لجميع الأعمال التي تنطوي على سوء السلوك الجنسي من جانب جميع فئات أفراد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويحث المجلس الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات على كفالة تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تنفيذا كاملا (A/60/19). وفي هذا الصدد، يعرب المجلس عن تأييده لبذل الأمم المتحدة مزيدا من الجهود للتوصل إلى تنفيذ كامل لمدونات السلوك والإجراءات التأديبية الرامية إلى منع الاستغلال والإيذاء الجنسيين والتصدي لهما، وتعزيز آليات الرصد والإنفاذ استنادا إلى سياسة عدم التهاون على الإطلاق.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقدمة إلى مجلس الأمن التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والجوانب الأخرى المتصلة تحديدا بالنساء والفتيات.

ويؤكد المجلس الحاجة إلى إدماج عناصر جنسانية في عمليات حفظ السلام، ويشجع كذلك الدول الأعضاء والأمين العام على زيادة مشاركة المرأة في جميع مجالات عمليات حفظ السلام وعلى مستوياها كافة، المدني والعسكري وعلى مستوى الشرطة، حيثما تسنى.

"ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعوته الدول الأعضاء إلى مواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)،

بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية أو استراتيجيات أخرى على الصعيد الوطني.

”ويسلِّم مجلس الأمن بأهمية إسهام المجتمع المدني في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويشجع الدول الأعضاء على مواصلة التعاون مع المجتمع المدني، وبخاصة مع الشبكات والمنظمات النسائية المحلية تعزيزا لتنفيذ ذلك القرار.

”ويتطلع مجلس الأمن إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة، ويأمل أن يؤدي هذا دورا في كفالة اتباع الأمم المتحدة نهج منسق حيال المرأة والسلام والأمن.

”يرحب مجلس الأمن بتقرير المتابعة الأول المقدم من الأمين العام (S/2006/770) بشأن خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كامل منظومة الأمم المتحدة. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل استكمال ورصد واستعراض تنفيذ خطة العمل ودمجها، وأن يقدم تقارير في هذا الشأن إلى مجلس الأمن وفقا لما نص عليه بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/PRST/2005/52)“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2006/42.

أشكر جميع أعضاء المجلس، وجميع الوفود التي تكلمت بموجب المادة ٣٧، والمتكلمين الأربعة من الأمانة العامة والوكالات، والمتكلمين الاثنين من المجتمع المدني، على إسهاماتهم الهامة في المناقشات قبل ظهر هذا اليوم وفي المساء.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. وبذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.